بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، الذي خصَّ المسلمين بنعمة الإسناد، وآثرهم بــه على غيرهم من الأمم فحفظ الله به دينـه وصـانه من كـل دخـلٍ وزغـلٍ والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمـد خـاتم النبـيين، وعلى آله وصحبه أجمعين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد : فــإن العلماء هم ورثة الأنبياء، وإن من أفضـل الطاعـات قـراءة حـديث النـبي صلى الله عليه وسلم على أهل الدراية والرواية بالإسناد المتصل.

أمــا بعــد : فهــذي رســالة أخــرى لطيفــة جمعتُ فيهــا بعض الكتب والمنظومات التي تختص بتوضيح مبسط لعلم الحديث.

وجاءت هذه الرسالة رغبـة مـني في توضـيح علم الحـديث ومصـطلحاته لطلبة دار القرآن الكريم في مسجد الصحابي الجليل عبدالله بن رواحــة – رضي الله عنه – وغيرهم.

هذا، وأوصي نفسي وإخواني بالاعتصـام بالكتـاب والسُّـنَّة، ونبـذ كـلّ مـا خالفهما واقتفاء آثار السلف الصالح في الاعتقاد والعمل، وتقوى الله في الســر والعلن، والتحلي بــالأخلاق الشــرعية ، والآداب المرعيــة، وبــذل الطاقة، واستفراغ الوُسع في تعلم العلم وتعليمه، والدعوة إلى الله على بصيرة، وألاَّ يقولَ على الله بلا علم، وأن يَحذرَ من مُضلات الفتن ما ظهر منها وما بطن.

وأسأل الله العظيم أن ينفع بها ويجعلها خالصة لوجهه الكريم.

والله الموفق والهادي إلى الطريق القويم.

والحمد لله رب العالمين.

كتبه
أبو عمر أحمد بن كامل علي الشقيرات

(1) كتاب التذكرة في علوم الحديث لابن الملقن

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الله أحمد على نعمائه، وأشكره على آلائه، وأصلي على أشرف الخلق محمد وآله، وأسلم.

وبعد:

فهذه تذكرة في علوم الحديث، يتنبه بها المبتدي، ويتبصر بها المنتهي، اقتضبتها من "المقنع" تأليفي، وإلى الله أرغب في النفع بها، إنه بيده، والقادر عليه.

أقسام الحديث

أقسام الحديث ثلاثة:

صحيح، وحسن، وضعيف.

أ- فالصحيح: ما سلم من الطعن في إسناده ومتنه، ومنه المتفق عليه، وهو ما أودعه الشيخان في "صحيحيهما".

ب- والحسن: ما كان إسناده دون الأول في الحفظ والإتقان، ويعمّه والذي قبله اسم الخبر القوي.

ج- والضعيف: ما ليس واحدا منهما.

أنواع علم الحديث

وأنواعه زائدة على الثمانين:

1- المسند: وهو ما اتصل إسناده إلى النبي، ويسمى موصولا أيضا.

2- والمتصل: وهو ما اتصل إسناده مرفوعا كان أو موقوفا، ويسمى موصولا أيضا.

3- والمرفوع: وهو ما أضيف إلى النبي خاصة، متصلا كان أو غيره.

4- والموقوف وهو المروي عن الصحابة قولا أو فعلا أو نحوه، متصلا كان أو منقطعا، ويستعمل في غيرهم مقيدا، فيقال: "وقفه فلان على عطاء مثلا، ونحوه"

5- والمقطوع: وهو الموقوف على التابعي قولا أو فعلا.

6- والمنقطع: وهو ما لم يتصل إسناده من أي وجه كان.

7- والمرسل: وهو قول التابعي - وإن لم يكن كبيرا -: (قال رسول الله - صلى

الله عليه وسلم - ..)
8- ومنه ما خفي إرساله.
9- والمعضَل: وهو ما سقط من إسناده اثنان فأكثر، ويسمى منقطعا أيضا، فكل معضل منقطع، ولا عكس.
10- والمعلق: هو ما حذف من مبتدإ إسناده واحد فأكثر.
11- والمعنعن: وهو ما أتي فيه بلفظة "عن"، كـ "فلان عن فلان"، وهو متصل إن لم يكن تدليس، وأمكن اللقاء.
12- والتدليس: وهو مكروه لأنه يوهم اللقاء والمعاصرة، بقوله: (قال فلان) ... وهو في الشيوخ أخف.
13- والشاذ: وهو ما روى الثقة مخالفا لرواية الثقات.
14- والمنكر: وهو ما تفرد به واحد غير متقن ولا مشهور بالحفظ.
15- والفرد: وهو ما تفرد به واحد عن جميع الرواة، أو جهة خاصة، كقولهم: ((تفرد به أهل مكة)) ، ونحوه.
16- والغريب: وهو ما تفرد به واحد عن الزهري وشبهه ممن يجمع حديثه.
17- فإن انفرد اثنان أو ثلاثة، سمي عزيزا.
18- فإن رواه جماعة سمي مشهورا.
19- ومنه المتواتر: وهو خبر جماعة يفيد بنفسه العلم بصدقه.
20- والمستفيض: وهو ما زاد رواته في كل مرتبة على ثلاثة.
21- والمعلل: وهو ما اطلع فيه على علة قادحة في صحته، مع السلامة عنها ظاهرا.
22- والمضطرب: وهو ما يروى على أوجه مختلفة متساوية.
23- والمدرج: وهو زيادة تقع في المتن ونحوه.
24- والموضوع: وهو المختلق المصنوع. وقد يلقب بـ:
أ- المردود. ب- المتروك. ج- والباطل. د- والمفسد.
25- والمقلوب: وهو إسناد الحديث إلى غير راويه.
26- والعالي: وهو فضيلة مرغوب فيها، ويحصل بالقرب من النبي (ومن أحد الأئمة في الحديث، وبتقدم وفاة الراوي، والسماع).
27- والنازل: وهو ضد العالي.
28- والمختلف: وهو أن يأتي حديثان متعارضان في المعنى ظاهرا، فيوفق بينهما، أو يرجّح أحدهما على الآخر.
29- والمصحَّف: وهو تغيير لفظ أو معنى، وتارة يقع في المتن، وتارة في الإسناد. وفيه تصانيف.
30- والمسلسل: وهو ما تتابع رجال إسناده على صفة أو حالة. وقل فيه الصحيح.
31- والاعتبار: وهو أن يروي حماد بن سلمة -مثلا- حديثا، لا يتابع عليه، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة.

32- والمتابعة: أن يرويه عن أيوب غير حماد، وهي المتابعة التامة.
33- والشاهد: أن يروى حديث آخر بمعناه.
34- وزيادة الثقات، والجمهور على قبولها.
35- والمزيد في متصل الأسانيد: وهو أن يزاد في الإسناد رجل فأكثر غلطا.
36- وصفة الراوي: وهو العدل الضابط. ويدخل فيه معرفة الجرح والتعديل، وبيان سن السماع -وهو التمييز- ويحصل له في خمس غالبا، وكيفية السماع والتحمل.
37- وكتابة الحديث: وهو جائز إجماعا. وتصرف الهمة إلى ضبطه.
38- وأقسام طرق الرواية: وهي ثمانية:
أ- السماع من لفظ الشيخ. ب- والقراءة عليه. ج- والإجازة بأنواعها. د- والمناولة.
هـ- والمكاتبة. و- والإعلام. ز- والوصية. ح- والوجادة.
39- وصفة الرواية وأدائها، ويدخل فيه الرواية بالمعنى، واختصار الحديث.
40- وآداب المحدث وطالب الحديث.
41- ومعرفة غريبه ولغته، وتفسير معانيه، واستنباط أحكامه.
42- وعزوه إلى الصحابة والتابعين وأتباعهم.
43- ويحتاج في ذلك إلى معرفة الأحكام الخمسة، وهي:
أ- الوجوب. ب- والندب. ج- والتحريم. د- والكراهة. هـ- والإباحة.
ومتعلقاتها من:
أ- الخاص: وهو ما دلَّ على معنى واحد.
ب- والعام: وهو ما دل على شيئين من جهة واحدة.
ج- والمطلق: وهو ما دل على معنى واحد مع عدم تعيين في ولا شرط.
د- والمقيد: وهو ما دل على معنى مع اشتراط آخر.
هـ- والمفصل: وهو ما عرف المراد من لفظه، ولم يفتقر في البيان إلى غيره.
و- والمفسر: وهو ما لا يفهم المراد منه، ويفتقر إلى غيره.
44- والتراجيح بين الرواة من جهة كثرة العدد مع الاستواء في الحفظ، من جهة العدد أيضا، مع التباين فيه، وغير ذلك.
45- ومعرفة ناسخه ومنسوخه.
46- ومعرفة الصحابة.
47- وأتباعهم.
48- ومن روى من الأكابر عن الأصاغر؛ كرواية النبي - صلى الله عليه وسلم - عن تميم الداري والصِّدِّيق، وغيرهما، ويلقب أيضا برواية الفاضل عن المفضول، ورواية الشيخ عن التلميذ؛ كرواية الزهري، ويحيى بن سعيد، وربيعة، وغيرهم، عن مالك.
49- ورواية النظير عن النظير؛ كالثوري وأبي حنيفة عن مالك حديث: - الأيم أحق بنفسها من وليها.

50- ومعرفة رواية الآباء عن الأبناء: كرواية العباس عن ابنه الفضل، وعكسه. وكذا رواية الأم عن ولدها.
51- ومعرفة المُدَبَّجِ: وهو رواية الأقران بعضهم عن بعض، فإن روى أحدهما عن الآخر، ولم يرو الآخر عنه، فغير مدبج.
52- ومعرفة رواية الإخوة والأخوات، كعمر وزيد ابني الخطاب.
53- ومن اشترك عنه الرواية اثنان تباعد ما بين وفاتيهما؛ كالسراج، فإن البخاري روى عنه، وكذا الخفّاف، وبين وفاتيهما مائة وسبع وثلاثون أو أكثر.
54- ومن لم يرو عنه إلا واحد من الصحابة فمن بعدهم؛ كمحمد بن صفوان، لم يروِ عنه غير الشعبي.
55- ومن عُرف بأسماء أو نعوت متعددة؛ كمحمد بن السائب الكلبي المفسر.
56- ومعرفة الأسماء والكنى والألقاب.
57- ومعرفة مفردات ذلك، ومن اشتهر بالاسم دون الكنية، وعكسه.
58- ومن وافق اسمه اسم أبيه.
59- والمؤتلف والمختلف.
60- والمتفق والمفترق.
61- وما تركب منهما.
62- والمتشابه.
63- والمنسوب إلى غير أبيه: كبلال بن حِمامَةَ.
64- والنسبة التي يسبق إلى الفهم منها شيء، وهي بخلافه؛ كأبي مسعود البدري، فإنه نزلها، ولم يشهدها.
65- والمبهمات.
66- والتواريخ والوفيات.
67- ومعرفة الثقات والضعفاء؛ ومن اختلف فيه، فيرجح بـ "الميزان" .
68- ومن اختلط في آخر عمره من الثقات، وخَرِف منهم. فمن روى قَبْلَ ذلك عنهم قُبل، وإلا فلا.
69- ومن احترقت كتبه أو ذهبت، فيرجع إلى حفظه فساء.
70- ومن حدث ونسي، ثم روى عمن روى عنه.
71- ومعرفة طبقات الرواة والعلماء.
72- والموالي.
73- والقبائل، والبلاد، والصناعة، والحلي.
آخر (التذكرة) وفرائده.
ولله الحمد على تيسيره وأمثاله.
قال مؤلفه رحمه الله:

فرغتُ من تحرير هذه "التذكرة" في نحو ساعتين، من صبيحة يوم الجمعة، سابع عشرين جمادى الأولى، عام ثلاث وستين وسبع مائة، أحسن الله بعضها، وما بعدها في خير، آمين.

أرويه قراءة لبعضه وسماعا لباقيه على الشيخ قاسم بن إبراهيم بن حسن البحر اليمني ثم المكي، **وسمعته كاملا مع الشرح** على الدكتور العلامة ياسين بن ماهر الفحل العباسي العراقي، **وسمعته كاملا** على الأستاذ الدكتور يوسف بن عبدالرحمن المرعشلي اللبناني والشريف محمد بن أبي بكر بن أحمد الحبشي الجُدِّي والشيخ علاء بن عبدالرحمن آل منصور والشيخ ناصر بن أحمد السوهاجي المصريين والشيخ عبدالجبار بن رهيف القرعاوي العراقي والشيخ أنيس الحق حبيب الملتاني الباكستاني، **وسمعت بعضه وإجازة بباقيه** على الشيخ عبدالحميد بن غلام الله الرحمتي الكاكري الباكستاني.

(2) من **كتاب المختصر في أصول الحديث (رسالة في أصول الحديث) لعلي الجرجاني**

هَذَا مُخْتَصر جَامع لمعْرِفَة علم الحَدِيث مُرَتّب على مُقَدّمَة ومقاصد
الْمُقدمَة فِي بَيَان أُصُوله واصطلاحاته
الْمَتْن هُوَ أَلْفَاظ الحَدِيث الَّتِي تقوم بهَا الْمَعْنى
والْحَدِيث أَعم من أَن يكون قَول الرَّسُول صلى الله عَلَيْهِ وَسلم أَو الصَّحَابِيّ أَو التَّابِعِيّ وفِعلهم وتقريرهم
والسند هُوَ رفع الحَدِيث إِلَى قَائِله وهما متقاربان فِي الْمَعْنى واعتماد الْحفاظ فِي صِحَة الحَدِيث وَوَضعه عَلَيْهِمَا.
وَالْخَبَر الْمُتَوَاتر مَا بلغت رُوَاته فِي الْكَثْرَة مبلغا أحالت الْعَادة تواطؤهم على الْكَذِب ، ويدوم هَذَا فَيكون أَوله كآخره ووسطه كطرفيه كالقرآن والصلوات الْخمس.

قَالَ ابْن الصّلاح من سُئِلَ عَن إبراز مِثَال لذَلِك فِي الْأَحَادِيث أعياه طلبه.
وَحَدِيث إِنَّمَا الْأَعْمَال بِالنِّيَّاتِ لَيْسَ من ذَلِك وَإِن نَقله عدد التَّوَاتُر وَأكْثر لِأَن ذَلِك طَرَأَ عَلَيْهِ فِي وسط إِسْنَاده، نعم حَدِيث من كذب عَليّ مُتَعَمدا فَليَتَبَوَّأ مَقْعَده من النَّار نَقله من الصَّحَابَة الجم الْغَفِير قيل هم أَرْبَعُونَ وَقيل اثْنَان وَسِتُّونَ وَفِيهِمْ الْعشْرَة المبشرة وَلم يزل الْعدَد على التوالي فِي ازدياد، والآحاد مَا لم يَنْتَه إِلَى الْمُتَوَاتر وَهُوَ مستفيض وَغَيره، قَالَ ابْن الْجَوْزِيّ حصر الْأَحَادِيث يبعد إِمْكَانه غير أَن جمَاعَة بالغوا فِي تتبعها وحصروها قَالَ الإِمَام أَحْمد صَحَّ سَبْعمِائة ألف وَكسر وَقَالَ قد جمعت فِي الْمسند أَحَادِيث انتخبتها من أَكثر من سَبْعمِائة ألف وَخمسين ألفا فَمَا اختلفتم فِيهِ فَارْجِعُوا إِلَيْهِ وَمَا لم تَجدوا فِيهِ فَلَيْسَ بِحجَّة وَالْمرَاد بِهَذِهِ الْأَعْدَاد الطّرق لَا الْمُتُون.

الْمَقَاصِد

اعْلَم أَن متن الحَـدِيث نَفسـه لَا يـدْخل فِي الِاعْتِبَـار إِلَّا نَـادرا بـل يكْتَسـب صـفة وخلافهـا وَبَين ذلَـك أَو بِحَسـب الْإِسْـنَاد من الِاتِّصَـال والانقطـاع والإرسـال وَالِاضْطِرَاب وَنَحْوهَا فَالْحَدِيث على هَذَا يَنْقَسِم إِلَى صَحِيح وَحسن وَضَعِيف هَذَا إِذا نُظر إِلَى الْمَتْن وَأما إِذا نُظر إِلَى أَوْصَاف الرواة فَقيل ثِقَة عدل ضَابِط أَو غير ثِقَة أَو مُتَّهم أَو مَجْهُول أَو كذوب أَو نَحْو ذَلِك فَيكون الْبَحْث عَن الْجـرْح وَالتَّعْـدِيل وَإِذا نُظر إِلَى كَيْفيَّة أَخذهم وطـرق تحملهم الحَـدِيث كَـانَ الْبَحْث عَن أَوْصَـاف الطَّالِب وَإِذا بحث عَن أسـمائهم ونسـبهم كَـانَ الْبَحْث عَن تعـيينهم وتشـخيص ذواتهم فالمقاصد مرتبَة على أَرْبَعَة أَبْوَاب:

الْبَاب الأول: فِي أَقسَام الحَدِيث وأنواعه

وَفِي ثَلَاث فُصُول

الْفَصْل الأول فِي الصَّحِيح هُوَ مَا اتَّصل سَنَده بِنَقْل الْعدْل الضَّابِط عَن مثله وَسـلم عَن شـــذوذ وَعلة

ونعني بالمتصل مَا لم يكن مَقْطُوعًا بِـأَيّ وجـهٍ كَـانَ وبالعـدل من لم يكن مَسْـتُور الْعَدَالَة وَلَا مجروحاً وبالضابط من يكون حَافِظًا متيقظاً وبالشذوذ مَـا يرويـهِ الثِّقَـة مُخَالفا لرِوَايَة النَّاس ونحترز بِالْعِلَّةِ عَمَّا فِيهِ أسبابٌ خُفْيَة غامضة قادحـة وتتفـاوت دَرَجَات الصَّحِيح بِحَسب قُوَّة شُرُوطه وَأول من صنف فِي الصَّحِيح الْمُجَـرّد الإِمَـام البُخَارِيّ ثمَّ مُسلم وكتاباهما أصح الْكتب بعد كتاب الله الْعَزِيز وَأما قَوْل الشافعي مَا أعلم شَيْئا بعد كتاب الله تَعَالَى أصح من موطأ مَالـك رَحمَـه اللـه فَقبـل وجـود الْكِتَابَيْنِ وَأَعْلَى أَقسَام الصَّحِيح مَا اتفقا عَلَيْهِ ثمَّ مَا انْفَرد بِهِ البُخَارِيّ ثمَّ مَـا انْفَـرد بِهِ مُسلم ثمَّ مَا كَـانَ على شَـرطهمَا وَإِن لم يخرجَـاهُ ثمَّ على شَـرط البُخَـارِيّ ثمَّ على شَرط مُسلم ثمَّ مَا صَححهُ غَيرهمَا من الْأَئِمَّة فَهَذِهِ سَبْعَة أَقسَام وَمَـا حـذف سَنَده فيهمَا وَهُوَ كثير فِي تراجم البُخَـارِيّ قَلِيـل جـدا فِي كتـاب مُسـلم فَمَـا كَـانَ بِصِيغَة الْجَزْم نَحْو قَالَ فلَان وَفعل وَأمر وروى وَذكر مَعْرُوفا فَهُوَ حكم بِصِحَّتِهِ وَمَـا رُوِيَ من ذَلِك مَجْهُولا فَلَيْسَ حكما بِصِحَّتِهِ وَلَكِن إِيرَاده فِي كتـاب الصَّـحِيح مشْـعِر بِصِحَّة أَصله وَأما قَول الْحَاكِم اخْتَار البُخَارِيّ وَمُسـلم أَن لَا يـذكرَا فِي كِتَابَيْهِمَـا إِلَّا مَا روى الصَّحَابِيّ الْمَشْهُور عَن رَسُول اللـه صـلى اللـه عَلَيْـهِ وَسـلم وَلـه راويـان ثقتان فَأَكْثر ثمَّ يرويهِ عَنهُ تَابِعِيّ مَشْهُور وَله أَيْضـا راويـان ثقتـان فَـأَكْثر ثمَّ كَـذَلِك فِي كل دَرَجَة فَفِيهِ بحث قَالَ الشَّيْخ مُحي الـدّين النَّوَوِيّ لَيْسَ ذَلِـك من شَـرطهمَا لإخراجهما أَحَادِيث لَيْسَ لَهَا إِلَّا إِسْنَاد وَاحِد مِنْهَا حَدِيث إِنَّمَـا الْأَعْمَـال ... ونظـائره فِي الصَّحِيحَيْنِ كَثِيرَة وَقَالَ ابْن حبَان تفرد بِحَدِيث إِنَّمَا الْأَعْمَال أهل الْمَدِينَة وَلَيْسَ هُوَ عِنْد أهل الْعرَاق وَلَا عِنْد أهل مَكَّة وَلَا الشَّام ومصر وَرَاوِيه وَهُوَ يحيى بن سعيد الْقطَّان عَن مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيم عَن عَلْقَمَة عَن عمر بن الْخطـاب رَضِـي اللـه عَنـهُ هَكَذَا رَوَاهُ البُخَارِيّ وَمُسلم وَأَبُو دَاوُد وَالتِّرْمِذِيّ وَالنَّسَـائِيّ وَابْن مَاجَـه مَـعَ اخْتِلَاف فِي الروَاة بعد يحيى يُعرف بِالرُّجُوعِ إِلَى هَذِه الصِّحَاح.

أرويه قراءة لبعضه وإجازة بباقيه على الشيخ قاسم بن إبراهيم بن حسن البحر اليمني ثم المكي والشريف محمد بن أبي بكر بن أحمد الحبشي الجُدِّي، **وسمعته كاملا** على الأستاذ الدكتور يوسف بن عبدالرحمن المرعشلي اللبناني والشيخ كفايت البخاري الباكستاني.

(3) من **كتاب معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح) لأبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن المعروف بابن الصلاح**

النوعُ الأوَّلُ مِنْ أنواعِ علومِ الحديثِ
معرفةُ الصَّحِيْحِ مِنَ الحديثِ

اعلمْ - عَلَّمَكَ اللهُ وإيَّايَ أنَّ الحديثَ عندَ أهلِهِ ينقسِمُ إلى صَحيحٍ، وحَسَنٍ، وضَعيْفٍ أمَّا الحديثُ الصحيحُ: فهو الحديثُ المسنَدُ الذي يتَّصِلُ إسنادُهُ بنقلِ العَدْلِ الضابطِ عنِ العَدْلِ الضابطِ إلى منتهاهُ، ولا يكونُ شاذّاً، ولا مُعلَّلاً، وفي هذهِ الأوصافِ احترازٌ عَنِ المرسَلِ، والمنقطعِ، والمعضلِ، والشَّاذِّ، وما فيهِ عِلَّةٌ قادحةٌ، وما في راويهِ نوعُ جرحٍ، وهذهِ أنواعٌ يأتي ذكرُهَا إنْ شاءَ اللهُ تباركَ وتعالى.

فهذَا هو الحديثُ الذي يُحكمُ لهُ بالصِّحَّةِ بلا خلافٍ بينَ أهلِ الحديثِ، وقدْ يختلفونَ في صِحَّةِ بعضِ الأحاديثِ؛ لاختلافِهِم في وجودِ هذهِ الأوصافِ فيهِ أو لاختلافِهِم في اشتراطِ بعضِ هذهِ الأوصافِ كما في المرسَلِ.

ومتى قالُوا: ((هذا حديثٌ صحيحٌ)) فمعناهُ: أنَّهُ اتَّصَلَ سَندُهُ معَ سائرِ الأوصافِ المذكورةِ، وليسَ مِنْ شرطِهِ أنْ يكونَ مقطوعاً بهِ في نفس الأمرِ، إذْ منهُ ما ينفردُ بروايتهِ عدْلٌ واحدٌ، وليسَ مِنَ الأخبارِ التي أجمعَتِ الأمّةُ عَلَى تَلَقِّيها بالقبولِ، وكذلكَ إذا قالوا في حديثٍ: ((إنَّهُ غيرُ صحيحٍ)) فليسَ ذلكَ قطعاً بأنَّهُ كذبٌ في نفس الأمرِ، إذْ قدْ يكونُ صِدقاً في نفسِ الأمرِ، وإنَّما المرادُ بهِ: أنَّهُ لَمْ يصحَّ إسنادُهُ على الشرطِ المذكورِ، واللهُ أعلمُ.

فَوَائِدُ مُهِمَّةٌ:

إحداها: الصحيحُ يتنوَّعُ إلى متَّفَقٍ عليهِ، ومُخْتَلَفٍ فيهِ، كما سبقَ ذِكرُهُ، ويتنوَّعُ إلى مشهُورٍ، وغريبٍ، وبَيْنَ ذلكَ، ثُمَّ إنَّ درجاتِ الصحيحِ تتفاوتُ في القوَّةِ بحَسَبِ تمكُّنِ الحديثِ مِنَ الصفاتِ المذكورةِ التي تَنْبَنِي الصِّحَّةُ عليها، وتنقسمُ باعتبارِ ذلكَ إلى أقسامٍ يُسْتَعْصَى إحْصاؤُها على العادِّ الحاصرِ، ولهذا نرى الإمساكَ عَنِ الحكمِ لإسنادٍ أو حديثٍ بأنَّهُ الأصحُّ على الإطلاقِ على أنَّ جماعةً مِنْ أئِمَّةِ الحديثِ خاضُوا غَمْرَةَ ذلكَ، فاضطربَتْ أقوالُهُم، فَرُوِّيْنا عنْ إسحاقَ بنِ راهَوَيْهِ أنَّهُ قالَ: ((أصحُّ الأسانيدِ كلِّها: الزُّهريُّ عنْ سالمٍ عنْ أبيهِ))، وَرُوِّيْنا نحوَهُ عنْ أحمدَ بنِ حنبلٍ، وَرُوِّيْنا عنْ عمرِو بنِ عليٍّ الفلاَّسِ أنَّهُ قالَ: ((أصحُّ الأسانيدِ: محمدُ بنُ سيرينَ عنْ عَبيدةَ عنْ عليٍّ))، وَرُوِّيْنا نحوَهُ عنْ عليِّ بنِ المدِينيِّ، ورُويَ ذلكَ عنْ غيرِهِما، ثمَّ منهم مَنْ عَيَّنَ الراويَ عنْ محمدٍ وجعلَهُ أيُّوبَ السَّخْتِيانيَّ، ومنهم مَنْ

جعلَهُ ابنَ عَوْنٍ. وفيما نرويهِ عَنْ يحيى بنِ مَعِينٍ أنَّهُ قالَ: ((أجودُها: الأعمشُ عنْ إبراهيمَ عَنْ عَلْقَمةَ عنْ عبدِ اللهِ))، وَرُوِّيْنا عنْ أبي بكرِ بنِ أبي شَيبةَ أنَّهُ قالَ: ((أصحُّ الأسانيدِ كُلِّها: الزهريُّ عنْ عليِّ بنِ الحسينِ، عنْ أبيهِ، عنْ عليٍّ))، وَرُوِّيْنا عن أبي عبدِ اللهِ البخاريِّ - صاحبِ " الصحيحِ " - أنَّهُ قالَ: أصحُّ الأسانيدِ كُلِّها: مالكٌ عنْ نافِعٍ عنْ ابنِ عمرَ))، وبنى الإمامُ أبو منصورٍ عبدُ القاهرِ بنِ طاهرٍ التَّمِيْمِيُّ على ذلكَ أنَّ أجلَّ الأسانيدِ ((الشافعيُّ، عنْ مالكٍ، عنْ نافعٍ، عنْ ابنِ عمرَ))، واحْتَجَّ بإجماعِ أصحابِ الحديثِ على أنَّهُ لَمْ يكنْ في الرّواةِ عَنْ مالكٍ أجلَّ مِنَ الشافعيِّ - رضيَ اللهُ عنهم أجمعينَ -، واللهُ أعلمُ .

الثانيةُ: إذا وجدنا فيما يُروى مِنْ أجزاءِ الحديثِ وغيرِهَا حديثاً صحيحَ الإسنادِ، ولَمْ نجدْهُ في أحدِ ((الصحيحينِ))، ولا منصوصاً على صِحَّتِهِ في شيءٍ مِنْ مُصَنَّفَاتِ أئمَّةِ الحديثِ المعتمدةِ المشهورةِ، فإنَّا لا نتجاسرُ على جَزْمِ الْحُكْمِ بصِحَّتِهِ، فقدْ تَعَذَّرَ في هذهِ الأعصارِ الاستقلالُ بإدراكِ الصحيحِ بمجَرَّدِ اعتبارِ الأسانيدِ؛ لأنَّهُ مَا مِنْ إسنادٍ مِنْ ذلكَ إلاَّ وتجدُ في رجالِهِ مَنِ اعْتَمَدَ في روايتِهِ عَلَى مَا في كتابِهِ عَرِيّاً عمَّا يُشترطُ في الصحيحِ مِنَ الحِفْظِ والضَّبْطِ والإتْقَانِ، فآلَ الأمرُ - إذنْ - في معرفةِ الصحيحِ والحسنِ، إلى الاعتمادِ عَلَى مَا نصَّ عليهِ أئمَّةُ الحديثِ في تصانيفِهِم المعتمدةِ المشهورةِ، الَّتِي يُؤمَنُ فِيْهَا؛ لِشُهْرَتِها مِنَ التَّغييرِ والتَّحريفِ، وصارَ مُعظمُ المقصودِ بما يُتَدَاولُ مِنَ الأسانيدِ خارجاً عنْ ذلكَ، إبقاءَ سلسلةِ الإسنادِ التي خُصَّتْ بها هذهِ الأُمّةُ، زادها اللهُ تعالى شرفاً، آمينَ.

الثالثةُ: أوَّلُ مَنْ صَنَّفَ الصحيحَ البخاريُّ أبو عبدِ اللهِ محمدُ بنُ إسماعيلَ الْجُعْفِيُّ مولاهُم، وتلاهُ أبو الحسينِ مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ النَّيْسابوريُّ القُشَيْريُّ مِنْ أنْفُسِهِم ومسلمٌ معَ أنَّهُ أخذَ عنِ البخاريِّ واستفادَ منهُ يشاركُهُ في أكثرِ شيوخِهِ. وكتاباهُما أصحُّ الكُتُبِ بعدَ كتابِ اللهِ العزيزِ، وأمَّا ما رُوِّيْناهُ عنِ الشافعيِّ - رضي الله عنه - مِنْ أنَّهُ قالَ: ((ما أعلمُ في الأرضِ كتاباً في العلمِ أكثرَ صواباً مِنْ كتابِ مالكٍ)) ومنهم مَنْ رواهُ بغيرِ هذا اللفظِ، فإنَّما قالَ ذلكَ قبلَ وجودِ كتابَي البخاريِّ ومسلمِ، ثُمَّ إنَّ كتابَ البخاريِّ أصحُّ الكتابَيْنِ صحيحاً وأكثرُهُما فوائدَ، وأمَّا ما رُوِّيْناهُ عنْ أبي عليٍّ الحافظِ النَّيْسابوريِّ أستاذِ الحاكمِ أبي عبدِ اللهِ الحافِظِ مِنْ أنَّهُ قالَ: ((ما تحتَ أديمِ السماءِ كتابٌ أصحُّ مِنْ كتابِ مُسلمِ بنِ الحجَّاجِ)) فهذا وقولُ مَنْ فضَّلَ مِن شيوخِ المغربِ كتابَ مسلمِ على كتابِ البخاريِّ إن كانَ المرادُ بهِ أنَّ كتابَ مسلمِ يترجَّحُ بأنَّهُ لَمْ يُمَازِجْهُ غيرُ الصحيحِ، فإنَّهُ ليسَ فيهِ بعدَ خُطبتِهِ إلاَّ الحديثُ الصحيحُ مسروداً غيرَ ممزوجِ بمثلِ ما في كتابِ البخاريِّ في تراجمِ أبوابِهِ مِنَ الأشياءِ التي لَمْ يُسندْها على الوصفِ المشروطِ في الصحيحِ فهذا لا بأسَ بهِ،وليسَ يلزمُ منهُ أنَّ كتابَ مسلمِ أرجحُ فيما يرجعُ إلى نفسِ الصحيحِ على كتاب البخاريِّ، وإنْ كانَ المرادُ بهِ أنَّ كتابَ مسلمٍ أصحُّ صحيحاً، فهذا مردودٌ على مَنْ يقولُهُ، واللهُ أعلمُ.

الرابعـةُ: لَمْ يَسـتوعبا الصـحيحَ في صـحيحَيْهِما ولا التزمـا ذلـكَ، فقـدْ رُوِّيْنـا عنِ البخـاريِّ أنَّهُ قـالَ: ((مـا أدخلْتُ في كتـابي " الجـامعِ " إلاَّ مـا صـحَّ، وتـركْتُ مِنَ الصِّحَاحِ لحالِ الطُّولِ))، ورُوِّيْنا عنْ مسلمٍ أنَّهُ قالَ: ((ليسَ كُلُّ شيءٍ عندي صحيحٍ وَضَعْتُهُ هاهُنا - يعني: في كتابِهِ الصحيحِ - إنَّما وضـعْتُ هَاهُنـا مَـا أجْمعُـوا عليـهِ))، قلتُ: أرادَ - واللهُ أعلمُ - أنَّهُ لَمْ يَضعْ في كتابِهِ إلاَّ الأحاديثَ التي وجـدَ عنـدهُ فيهـا شرائطَ الصحيحِ الْمُجْمَعِ عليهِ، وإنْ لَمْ يظهرْ اجتماعُها في بعضِها عندَ بعضِـهم، ثُمَّ إنَّ أبا عبدِ اللهِ بنَ الأخرمِ الحافظَ قالَ: ((قَلَّمَا يَفُوتُ البخـاريَّ ومسـلماً ممَّا يَثْبُتُ مِنْ الحدِيْثِ)) يعني: في كتابَيْهما. ولِقائلٍ أنْ يقـولَ: ليسَ ذلـكَ بالقليـلِ، فـإنَّ" المستدركَ على الصحيحينِ" للحاكمِ أبي عبدِ اللهِ كتابٌ كبـيرٌ يشـتملُ ممَّا فاتهمـا على شيءٍ كثير وإنْ يكنْ عليهِ في بعضِهِ مقالٌ، فإنَّهُ يصفو لـهُ منـهُ صـحيحٌ كثـيرٌ. وقدْ قـالَ البخـاريُّ: ((أحفـظُ مئـةَ ألـفِ حـديثٍ صـحيحٍ، ومئـتي ألـفِ حـديثٍ غـيرِ صحيحٍ))، وجملةُ ما في كتابِهِ الصحيحِ سبعةُ آلافٍ ومئتانِ وخمسةٌ وسبعونَ حـديثاً بالأحاديثِ المكرَّرَةِ. وقدْ قيلَ: إنَّها بإسقاطِ المكرَّرَةِ أربعةُ آلافِ حديثٍ، إلاَّ أنَّ هذهِ العبارةَ قدْ يندرجُ تحتَها عندهم آثارُ الصحابةِ والتابعينَ، وربَّمـا عُـدَّ الحـديثُ الواحـدُ المـرويُّ بإسـنادينِ حـديثينِ.

ثُمَّ إنَّ الزيادةَ في الصحيحِ على ما في الكتابينِ يَتلقَّاهَـا طالبُهَـا ممَّا اشْـتَمَلَ عليـهِ أحدُ الْمُصَنَّفَاتِ المعتمدةِ المشتهرةِ لأئمّةِ الحـديثِ كـأبي داودَ السِّجْسِـتانيِّ، وأبي عيسى التِّرمِذيِّ، وأبي عبدِ الرحمانِ النَّسائيِّ وأبي بكـرِ بنِ خُزيمـةَ، وأبي الحسـنِ الدَّارَقُطنيِّ وغيرِهِم، منصوصـاً على صـحَّتِهِ فيهـا، ولا يكفي في ذلـكَ مجـرَّدُ كونِـهِ موجوداً في كتابِ أبي داودَ، وكتابِ الترمذيِّ، وكتابِ النَّسائيِّ، وسائرِ مَنْ جمعَ في كتابِهِ بينَ الصحيحِ وغيرِهِ، ويكفي مجرَّدُ كونِهِ موجـوداً في كتبِ مَنِ اشْـتَرَطَ منهم الصحيحَ فيما جمَعَهُ كـ كتـابِ ابنِ خُزَيمـةَ، وكـذلكَ مـا يوجـدُ في الكُتبِ المخرَّجَـةِ على كتابِ البخاريِّ وكتابِ مسلمٍ، كـ كتـابِ أبي عَوَانـةَ الإسـفرايينيِّ، وكتـابِ أبي بكرِ الإسماعيليِّ، وكتابِ أبي بكـرِ البَرْقـانيِّ، وغيرِهـا مِنْ تَتِمَّةٍ لمحـذوفٍ أو زيـادةِ شَرْحٍ في كثيرٍ مِنْ أحاديثِ "الصحيحينِ". وكثيرٌ من هـذا موجـودٌ في " الجمعِ بينَ الصحيحينِ " لأبي عبدِ اللهِ الْحُمَيديِّ، واعتنى الحاكمُ أبو عبدِ اللهِ الحافـظُ بالزيادةِ في عددِ الحديثِ الصحيحِ على ما في الصـحيحينِ، وجَمَـعَ ذلـكَ في كتـابٍ سمَّاهُ " المسـتدركَ " أودَعَـهُ مـا ليسَ في واحـدٍ مِنَ" الصـحيحينِ " ممَّا رآهُ على شرطِ الشيخينِ قدْ أخرجا عنْ رواتِهِ في كتابَيْهِما، أو على شـرطِ البخـاريِّ وَحْـدَهُ، أو على شـرطِ مسـلمٍ وحـدَهُ، ومـا أدَّى اجتهـادُهُ إلى تصـحيحهِ وإنْ لَمْ يكُنْ على شرطِ واحدٍ منهما وهوَ واسعُ الخَطْوِ في شرطِ الصحيحِ، متساهِلٌ في القضـاءِ بـهِ فالأوْلَى أنْ نتوسَّطَ في أمرِهِ فنقولَ: مَا حَكَمَ بصِحَّتِهِ وَلَمْ نَجِدْ ذلكَ فيهِ لغـيرِهِ مِنَ الأئمَّةِ، إنْ لَمْ يكُنْ مِنْ قَبِيْلِ الصحيحِ فَهوَ مِنْ قَبيلِ الحسنِ يُحتجُّ بِهِ ويُعْملُ بـهِ، إلاَّ أنْ تظهرَ فيهِ عِلَّةٌ تُوجِبُ ضَعْفَهُ، ويُقَاربُـهُ في حُكْمِـهِ " صـحيحُ أبي حـاتِمِ بنِ حِبَّانَ البُسْتِيِّ " -رَحِمَهُمُ اللهُ أجمعينَ- واللهُ أعلمُ.

الخامِسَةُ: الكتبُ الْمُخَرَّجَةُ على كتابِ البخاريِّ أو كتابِ مسلمِ -رضيَ اللهُ عنهما- لَمْ يلتزمْ مصنِّفُوها فيها موافقَتَهما في ألفاظِ الأحاديثِ بعينِها مِنْ غيرِ زيادةٍ ونقصانٍ؛ لكونِهم رَوَوْا تلكَ الأحاديثَ مِنْ غيرِ جهةِ البخاريِّ ومسلمِ طَلَباً لِعُلُوِّ الإسنادِ، فحصلَ فيها بعضُ التفاوُتِ في الألفاظِ، وهكذا ما أخرجَهُ المؤلِّفُونَ في تصانيفِهِم المستَقِلَّة كـ" السُّنَنِ الكَبِير " للبَيْهقيِّ، و " شرحِ السُّنَّةِ " لأبي محمدٍ البَغَوِيِّ، وغيرِهِما ممَّا قالوا فيهِ: ((أخرجهُ البخاريُّ أو مسلمٌ))، فلا يُسْتَفَادُ بذلكَ أكثرَ من أنَّ البخاريَّ أو مسلماً أخرجَ أصلَ ذلكَ الحديثِ، مَعَ احتِمالِ أنْ يكونَ بينهما تفاوُتٌ في اللَّفظِ، وربَّما كان تفاوتاً في بعضِ المعنى، فقدْ وجدْتُ في ذلكَ ما فيهِ بعضُ التَّفاوتِ مِنْ حيثُ المعنى، وإذا كانَ الأمرُ في ذلكَ على هذا فليسَ لكَ أنْ تنقُلَ حديثاً منها وتقولَ: هو على هذا الوجهِ في كتابِ البخاريِّ، أو كتابِ مسلمِ، إلاَّ أنْ تُقَابِلَ لفظَهُ، أو يكونَ الذي خرَّجهُ قد قالَ: أخرجهُ البخاريُّ بهذا اللَّفظِ، بخلافِ الكُتبِ المختصَرَةِ منَ الصحيحينِ، فإنَّ مصنِّفِيها نقلُوا فيها ألفاظَ الصحيحينِ أو أحدهما، غيرَ أنَّ " الجمعَ بينَ الصحيحينِ " لِلحُمَيديِّ الأندلسيِّ منها يشتملُ على زيادةِ تتمَّاتٍ لبعضِ الأحاديثِ كما قدَّمنا ذكرَهُ، فربَّما نَقَلَ مَنْ لا يُمَيِّزُ بعضَ ما يجدهُ فيهِ عنِ الصحيحينِ أو أحدِهما، وهو مخطِئٌ؛ لكونِهِ مِنْ تلكَ الزياداتِ التي لا وجودَ لها في واحدٍ مِنَ الصحيحينِ. ثُمَّ إنَّ التخاريجَ المذكورةَ على الكتابينِ يُستفادُ منها فائدتانِ :

إحداهُما: عُلُوُّ الإسنادِ.

والثانيةُ: الزيادةُ في قدْرِ الصحيحِ لما يقعُ فيها مِنْ ألفاظٍ زائدةٍ وتَتِمَّاتٍ في بعضِ الأحاديثِ تُثْبِتُ صِحَّتَها بهذهِ التخاريجِ؛ لأنَّها واردةٌ بالأسانيدِ الثابتةِ في الصحيحينِ أو أحدِهِما وخارجةٌ مِنْ ذلكَ المَخْرَجِ الثابتِ، واللهُ أعلمُ.

السادسةُ: ما أسنَدَهُ البخاريُّ ومسلمٌ – رحمهما اللهُ – في كتابَيْهِمَا بالإسنادِ المتَّصِلِ فذلكَ الذي حَكما بصحَّتِهِ بلا إشكالٍ. وأمَّا [المعلَّقُ وهو] الذي حُذِفَ مِنْ مبتدإِ إسنادِهِ واحدٌ أو أكثرُ، وأغلبُ ما وقَعَ ذلكَ في كتابِ البخاريِّ وهو في كتابِ مسلمِ قليلٌ جدّاً ففي بعضِهِ نَظَرٌ. وينبغي أنْ نقولَ: ما كانَ مِنْ ذلكَ ونحوِهِ بلفظٍ فيهِ جَزْمٌ وحُكْمٌ بهِ على مَنْ عَلَّقَهُ عَنْهُ، فقدْ حَكَمَ بصِحَّتِهِ عَنْهُ، مثالُهُ: قالَ رسولُ اللهِ - صلى الله عليه وسلم - كَذا وكذا، قالَ ابنُ عبَّاسٍ: كذا، قالَ مجاهدٌ: كذا، قالَ عَفَّانُ: كذا، قالَ القَعْنَبِيُّ: كذا، روى أبو هريرةَ: كذا وكذا، وما أشبهَ ذلكَ مِنَ العباراتِ. فكلُّ ذلكَ حُكْمٌ مِنْهُ على مَنْ ذَكَرَهُ عنهُ بأنَّهُ قدْ قالَ ذلكَ ورَوَاهُ؛ فلنْ يَسْتَجِيْزَ إطلاقَ ذلكَ إلاَّ إذا صحَّ عِندَهُ ذلكَ عنهُ، ثمَّ إذا كانَ الذي علَّقَ الحديثَ عنهُ دُوْنَ الصحابةِ فالحُكْمُ بصِحَّتِهِ يتوقَّفُ على اتِّصَالِ الإسنادِ بينَهُ وبينَ الصحابيِّ.

وأمَّا ما لَمْ يَكُنْ في لفظِهِ جَزْمٌ وحُكْمٌ، مثلُ: رُويَ عنْ رسولِ اللهِ - صلى الله عليه وسلم -: كذا وكذا، أو رُوِيَ عنْ فلانٍ: كذا وكذا أو في البابِ عنِ النبيِّ - صلى الله عليه وسلم -: كذا وكذا، فهذا وما أشْبَهَهُ مِنَ الألفاظِ ليسَ في شيءٍ منهُ حُكْمٌ منهُ بصحَّةِ ذلكَ عمَّنْ ذكَرَهُ عنهُ؛ لأنَّ مثلَ هذهِ العباراتِ تُستَعملُ في

الحديثِ الضعيفِ أيضاً، ومعَ ذلكَ فإيرادُهُ لهُ في أثناءِ الصحيحِ مُشْعِرٌ بصِحَّةِ أصْلِهِ إشعاراً يُؤْنَسُ بهِ ويُرْكَنُ إليهِ، واللهُ أعلمُ.
ثُمَّ إنَّ ما يتقاعدُ مِنْ ذلكَ عنْ شَرطِ الصحيحِ قليلٌ، يوجَدُ في كتابِ البخاريِّ في مواضعَ مِنْ تراجمِ الأبوابِ دونَ مقاصِدِ الكتابِ وموضوعِهِ الذي يُشْعِرُ بهِ اسمُهُ الذي سمَّاهُ بهِ، وهوَ " الجامعُ المُسْنَدُ الصحيحُ المختصرُ مِنْ أُمورِ رسولِ اللهِ - صلى الله عليه وسلم - وسُنَنِهِ وأيَّامِهِ ". وإلى الخصوصِ الذي بيَّناهُ يرجعُ مطلقُ قولِهِ: ((ما أدخلْتُ في كتابِ الجامعِ إلاَّ ما صحَّ)). وكذلكَ مُطْلَقُ قولِ الحافظِ أبي نَصْرٍ الوايليِّ السِّجْزِيِّ: أجمعَ أهلُ العِلْمِ - الفقهاءُ وغيرُهُم – أنَّ رَجُلاً لَو حَلَفَ بالطَّلَاقِ أنَّ جميعَ ما في كتابِ البخاريِّ ممَّا رُويَ عنِ النبيِّ - صلى الله عليه وسلم - قدْ صحَّ عنهُ، ورسولُ اللهِ - صلى الله عليه وسلم - قالَهُ لا شَكَّ فيهِ أنَّهُ لا يَحْنَثُ، والمرأةُ بحالِها في حِبَالتِهِ وكذلكَ ما ذكرَهُ أبو عبدِ اللهِ الْحُمَيديُّ في كتابِهِ " الجمعِ بينَ الصحيحينِ " من قولِهِ: ((لَمْ نجدْ مِنَ الأئمَّةِ الماضينَ – رضيَ اللهُ عنهُم أجمعينَ – مَنْ أفصَحَ لنا في جميعِ ما جمَعَهُ بالصِّحَّةِ إلاَّ هذينِ الإمامَيْنِ))، فإنَّما المرادُ بكلِّ ذلكَ مقاصدُ الكتابِ وموضوعُهُ ومتونُ الأبوابِ، دونَ التراجمِ ونحوِهَا؛ لأنَّ في بعضِها مَا ليسَ مِنْ ذلكَ قطعاً، مثلُ: قولِ البخاريِّ: ((بابُ مَا يُذكَرُ في الفَخِذِ، ويُروى عنِ ابنِ عبَّاسٍ، وجَرْهَدٍ، ومحمدِ بنِ جَحْشٍ، عنِ النبيِّ - صلى الله عليه وسلم -: الفَخِذُ عوْرَةٌ))، وقولُهُ في أوَّلِ بابٍ من أبوابِ الغُسْلِ: ((وقالَ بَهْزُ [بنُ حَكِيْمٍ]، عنْ أبيهِ، عنْ جَدِّهِ، عنِ النبيِّ - صلى الله عليه وسلم - اللهُ أحقُّ أنْ يُسْتَحيى منهُ))، فهذا قطعاً ليسَ مِنْ شرطِهِ؛ ولذلكَ لَمْ يورِدْهُ الحُمَيديُّ في " جمعهِ بينَ الصحيحينِ "، فاعلمْ ذلكَ فإنَّهُ مهمٌّ خافٍ، واللهُ أعلمُ.
السابعةُ: وإذا انتهى الأمرُ في مَعْرِفَةِ الصحيحِ إلى ما خرَّجَهُ الأئمَّةُ في تصانيفِهِم الكافلةِ ببيانِ ذلكَ كما سبقَ ذِكرُهُ، فالحاجَةُ ماسَّةٌ إلى التنبيه على أقسامِهِ باعتبارِ ذلكَ:
فأوَّلُها: صحيحٌ أخرجَهُ البخاريُّ ومسلمٌ جميعاً.
الثاني: صحيحٌ انفَرَدَ بهِ البخاريُّ، أيْ: عنْ مسلمٍ.
الثالثُ: صحيحٌ انفَرَدَ بهِ مسلمٌ، أيْ: عنِ البخاريِّ.
الرابعُ: صحيحٌ على شرطِهِما لَمْ يُخَرِّجاهُ.
الخامسُ: صحيحٌ على شرطِ البخاريِّ لَمْ يخرِّجْهُ.
السادسُ: صحيحٌ على شرطِ مسلمٍ لَمْ يُخَرِّجْهُ.
السابعُ: صحيحٌ عندَ غيرِهما، وليسَ على شرطِ واحدٍ منهما.
هذهِ أمَّهاتُ أقسامِهِ وأعلاهَا: الأوَّلُ وهو الذي يقولُ فيهِ أهلُ الحديثِ كثيراً: ((صحيحٌ متَّفَقٌ عليهِ)) يُطْلِقُونَ ذلكَ ويَعْنونَ بهِ اتِّفاقَ البخاريِّ ومسلمٍ، لا اتِّفاقَ الأمَّةِ عليهِ، لكنَّ اتِّفَاقَ الأمَّةِ عليهِ لازمٌ منْ ذلكَ، وحاصِلٌ معهُ؛ لاتِّفاقِ الأمَّةِ على تلقِّي ما اتَّفَقا عليهِ بالقبولِ، وهذا القسمُ جميعُهُ مقطوعٌ بصِحَّتِهِ، والعِلْمُ اليقينيُّ النَّظريُّ واقعٌ بهِ، خلافاً لقولِ مَنْ نَفَى ذلكَ، مُحْتَجّاً بأنَّهُ لا يُفيدُ في أصلِهِ إلاَّ الظَّنَّ،

وإنَّما تلقَّتْهُ الأمَّةُ بالقبولِ؛ لأنَّهُ يجبُ عليهمُ العملُ بالظَّنِّ، والظَّنُّ قَـدْ يُخْطِئُ، وقـدْ كنتُ أميلُ إلى هذا، وأحسبُهُ قويّاً ثُمَّ بـانَ لي أنَّ المـذهبَ الـذي اخْتَرْنـاهُ أوَّلاً هـوَ الصـحيحُ؛ لأنَّ ظَنَّ مَنْ هـوَ معصـومٌ مِنَ الخطـأِ لا يُخْطِئُ، والأمَّةُ في إجماعِهـا مَعْصومةٌ مِنَ الخطأِ، ولهذا كانَ الإجماعُ الْمُبْتَنَى على الاجتهـادِ حُجَّةً مقطوعـاً بهـا، وأكثرُ إجماعاتِ العلماءِ كذلكَ، وهذهِ نكتَةٌ نفيسةٌ نافعةٌ، ومِنْ فوائدِها: القـولُ بـأنَّ ما انفردَ بهِ البخاريُّ أو مسلمٌ مندرجٌ في قبيلِ ما يُقْطَـعُ بصِـحَّتِهِ؛ لتَلَقِّي الأمَّةِ كـلَّ واحدٍ من كتابَيْهما بالقبولِ على الوجهِ الذي فصَّلناهُ مِنْ حالِهما فيما سـبقَ، سـوى أحرفٍ يسيرةٍ تكلَّمَ عليها بعضُ أهلِ النَّقْـدِ مِنَ الحفَّاظِ كالـدَّارقطنيِّ وغـيرِهِ، وهي معروفةٌ عِندَ أهلِ هذا الشأنِ، واللهُ أعلمُ.

الثامنةُ: إذا ظهرَ بمـا قـدَّمناهُ انحصـارُ طريـقِ معرفـةِ الصـحيحِ والحسـنِ الآنَ في مراجعـةِ الصـحيحينِ وغيرِهمـا مِنَ الكتبِ الْمُعتمَـدةِ، فسـبيلُ مَنْ أرادَ العمـلَ أو الاحتجاجَ بذلكَ إذا كانَ ممَّنْ يسوغُ لهُ العملُ بالحديثِ أو الاحتجاجُ بهِ لـذي مَـذْهَبٍ أنْ يرجـعَ إلى أصـلٍ قـدْ قابَلَـهُ هـو أو ثقـةٌ غـيرُهُ بأصـولٍ صـحيحةٍ متعـدِّدةٍ مرويـةٍ برواياتٍ متنوعةٍ؛ ليحصلَ لهُ بذلكَ – مَعَ اشتهارِ هـذهِ الكتبِ وبُعْـدِها عنْ أنْ تُقصَـدَ بالتبديلِ والتحريفِ – الثقةُ بصِحَّةِ ما اتَّفَقَتْ عليهِ تلكَ الأصولُ، واللهُ أعلمُ.

أرويه قراءة لقطعة صالحة منه وإجازة بباقيه على الشيخ قاسم بن إبراهيم بن حسن البحر اليمني ثم المكي والشريف محمد بن أبي بكر بن أحمـد الحبشـي الجُـدِّي، **وسمعته كاملا** على الأستاذ الدكتور يوسف بن عبدالرحمن المرعشلي اللبناني.

(4) كتاب نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر للحافظ ابن حجر العسقلاني

قَالَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ: أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ - يَرْحَمُهُ اللَّهُ تَعَالَى-:
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَزَلْ عَلِيمًا قَدِيرًا ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الَّذِي أَرْسَلَهُ إِلَى النَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا. أَمَّا بَعْدُ:
فَإِنَّ التَّصَانِيفَ فِي اصْطِلَاحِ أَهْلِ الْحَدِيثِ قَدْ كَثُرَتْ ، وَبُسِطَتْ وَاخْتُصِرَتْ ، فَسَأَلَنِي بَعْضُ الْإِخْوَانِ أَنْ أُلَخِّصَ لَهُمُ الْمُهِمَّ مِنْ ذَلِكَ ، فَأَجَبْتُهُ إِلَى سُؤَالِهِ؛ رَجَاءَ الِانْدِرَاجِ فِي تِلْكَ الْمَسَالِكِ
فَأَقُولُ :
الْخَبَرُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ: طُرُقٌ بِلَا عَدَدٍ مُعَيَّنٍ ، أَوْ مَعَ حَصْرٍ بِمَا فَوْقَ الِاثْنَيْنِ، أَوْ بِهِمَا، أَوْ بِوَاحِدٍ .
فَالْأَوَّلُ: الْمُتَوَاتِرُ: الْمُفِيدُ لِلْعِلْمِ الْيَقِينِيِّ بِشُرُوطِهِ.
وَالثَّانِي: الْمَشْهُورُ، وَهُوَ الْمُسْتَفِيضُ عَلَى رَأْيٍ.
وَالثَّالِثُ: الْعَزِيزُ ، وَلَيْسَ شَرْطًا لِلصَّحِيحِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ.
وَالرَّابِعُ: الْغَرِيبُ.
وَكُلُّهَا - سِوَى الْأَوَّلِ – آحَادٌ .
وَفِيهَا الْمَقْبُولُ وَالْمَرْدُودُ؛ لِتَوَقُّفِ الِاسْتِدْلَالِ بِهَا عَلَى الْبَحْثِ عَنْ أَحْوَالِ رُوَاتِهَا دُونَ الْأَوَّلِ.

وَقَدْ يَقَعُ فِيهَا مَا يُفِيدُ الْعِلْمَ النَّظَرِيَّ بِالْقَرَائِنِ عَلَى الْمُخْتَارِ.
ثُمَّ الْغَرَابَةُ: إِمَّا أَنْ تَكُونَ فِي أَصْلِ السَّنَدِ ، أَوْ لَا.
فَالْأَوَّلُ: الْفَرْدُ الْمُطْلَقُ . وَالثَّانِي: الْفَرْدُ النِّسْبِيُّ ، وَيَقِلُّ إِطْلَاقُ الْفَرْدِيَّةِ عَلَيْهِ.
وَخَبَرُ الْآحَادِ بِنَقْلِ عَدْلٍ تَامِّ الضَّبْطِ ، مُتَّصِلِ السَّنَدِ ، غَيْرِ مُعَلَّلٍ وَلَا شَاذٍّ : هُوَ الصَّحِيحُ لِذَاتِهِ، وَتَتَفَاوَتُ رُتَبُهُ بِتَفَاوُتِ هَذِهِ الْأَوْصَافِ .
وَمِنْ ثَمَّ قُدِّمَ صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ، ثُمَّ مُسلِمٍ ، ثُمَّ شَرْطُهُمَا.
فَإِنْ خَفَّ الضَّبْطُ: فَالْحَسَنُ لِذَاتِهِ ، وَبِكَثْرَةِ طُرُقِهِ يُصَحَّحُ .
فَإِنْ جُمِعَا فَلِلتَّرَدُّدِ فِي النَّاقِلِ حَيْثُ التَّفَرُّدُ ، وَإِلَّا فَبِاعْتِبَارِ إِسْنَادَيْنِ .
وَزِيَادَةُ رَاوِيهِمَا مَقْبُولَةٌ مَا لَمْ تَقَعْ مُنَافِيَةً لِمَنْ هُوَ أَوْثَقُ .
فَإِنْ خُولِفَ بِأَرْجَحَ فَالرَّاجِحُ الْمَحْفُوظُ ، وَمُقَابِلُهُ الشَّاذُّ . وَمَعَ الضَّعْفِ فَالرَّاجِحُ الْمَعْرُوفُ ، وَمُقَابِلُهُ الْمُنْكَرُ.
وَالْفَرْدُ النِّسْبِيُّ: إِنْ وَافَقَهُ غَيْرُهُ فَهُوَ الْمُتَابِعُ، وَإِنْ وُجِدَ مَتْنٌ يُشْبِهُهُ فَهُوَ الشَّاهِدُ .
وَتَتَبُّعُ الطُّرُقِ لِذَلِكَ هُوَ الِاعْتِبَارُ .
ثُمَّ الْمَقْبُولُ: إِنْ سَلِمَ مِنَ الْمُعَارَضَةِ فَهُوَ الْمُحْكَمُ .
وَإِنْ عُورِضَ بِمِثْلِهِ : فَإِنْ أَمْكَنَ الْجَمْعُ فَمُخْتَلِفُ الْحَدِيثِ.
أَوْ لا ، وثَبَتَ الْمُتَأَخِّرُ فَهُوَ النَّاسِخُ ، وَالْآخَرُ الْمَنْسُوخُ ، وَإِلَّا فَالتَّرْجِيحُ ، ثُمَّ التَّوَقُّفُ .
ثُمَّ الْمَرْدُودُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ لِسَقْطٍ أَوْ طَعْنٍ :
فَالسَّقْطُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ مَبَادِئِ السَّنَدِ مِنْ مُصَنِّفٍ، أَوْ مِنْ آخِرِهِ بَعْدَ التَّابِعِيِّ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ .
فَالْأَوَّلُ: الْمُعَلَّقُ . وَالثَّانِي : الْمُرْسَلُ . وَالثَّالِثُ : إِنْ كَانَ بِاثْنَيْنِ فَصَاعِدًا مَعَ التَّوَالِي فَهُوَ الْمُعْضَلُ ، وَإِلَّا فَالْمُنْقَطِعُ .
ثُمَّ قَدْ يَكُونُ وَاضِحًا أَوْ خَفِيًّا. فَالْأَوَّلُ: يُدْرَكُ بِعَدَمِ التَّلَاقِي ، وَمِنْ ثَمَّ احْتِيجَ إِلَى التَّأْرِيخِ .
وَالثَّانِي: الْمُدَلَّسُ وَيَرِدُ بِصِيغَةِ تَحْتَمِلُ اللُّقِيَ : كَعَنْ ، وَقَالَ ، وَكَذَا الْمُرْسَلُ الْخَفِيُّ مِنْ مُعَاصِرٍ لَمْ يَلْقَ
ثُمَّ الطَّعْنُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ لِكَذِبِ الرَّاوِي ، أَوْ تُهْمَتِهِ بِذَلِكَ ، أَوْ فُحْشِ غَلَطِهِ ، أَوْ غَفْلَتِهِ ، أَوْ فِسْقِهِ ، أَوْ وَهْمِهِ ، أَوْ مُخَالَفَتِهِ ، أَوْ جَهَالَتِهِ ، أَوْ بِدْعَتِهِ ، أَوْ سُوءِ حِفْظِهِ.
فَالْأَوَّلُ: الْمَوْضُوعُ، وَالثَّانِي: الْمَتْرُوكُ، وَالثَّالِثُ: الْمُنْكَرُ عَلَى رَأْيٍ، وَكَذَا الرَّابِعُ وَالْخَامِسُ.
ثُمَّ الْوَهْمُ: إِنِ اطُّلِعَ عَلَيْهِ بِالْقَرَائِنِ، وَجَمْعِ الطُّرُقِ : فَالْمُعَلَّلُ.
ثُمَّ الْمُخَالَفَةُ: إِنْ كَانَتْ بِتَغْيِيرِ السِّيَاقِ: فَمُدْرَجُ الْإِسْنَادِ، أَوْ بِدَمْجِ مَوْقُوفٍ بِمَرْفُوعٍ: فَمُدْرَجُ الْمَتْنِ، أَوْ بِتَقْدِيمٍ أَوْ تَأْخِيرٍ : فَالْمَقْلُوبُ ، أَوْ بِزِيَادَةِ رَاوٍ: فَالْمَزِيدُ فِي مُتَّصِلِ الْأَسَانِيدِ ، أَوْ بِإِبْدَالِهِ وَلَا مُرَجِّحَ : فَالْمُضْطَرِبُ .
وَقَدْ يَقَعُ الْإِبْدَالُ عَمْدًا امْتِحَانًا ، أَوْ بِتَغْيِيرٍ مَعَ بَقَاءِ السِّيَاقِ: فَالْمُصَحَّفُ وَالْمُحَرَّفُ .
وَلَا يَجُوزُ تَعَمُّدُ تَغْيِيرِ الْمَتْنِ بِالنَّقْصِ وَالْمُرَادِفِ إِلَّا لِعَالِمٍ بِمَا يُحِيلُ الْمَعَانِي .
فَإِنْ خَفِيَ الْمَعْنَى احْتِيجَ إِلَى شَرْحِ الْغَرِيبِ ، وَبَيَانِ الْمُشْكِلِ .
ثُمَّ الْجَهَالَةُ: وَسَبَبُهَا أَنَّ الرَّاوِيَ قَدْ تَكْثُرُ نُعُوتُهُ فَيُذْكَرُ بِغَيْرِ مَا اشْتُهِرَ بِهِ لِغَرَضٍ ، وَصَنَّفُوا فِيهِ الْمُوَضِّحَ.
وَقَدْ يَكُونُ مُقِلًّا فَلَا يَكْثُرُ الأَخْذُ عَنْهُ ، وَصَنَّفُوا فِيهِ الوُحْدَانَ ، أَوْ لَا يُسَمَّى اخْتِصَارًا ، وَفِيهِ المُبْهَمَاتُ ، وَلَا يُقْبَلُ المُبْهَمُ وَلَوْ أُبْهِمَ بِلَفْظِ التَّعْدِيلِ عَلَى الأَصَحِّ .

فَإِنْ سُمِّيَ وَانْفَـرَدَ وَاحِـدٌ عَنْـهُ : فمَجْهُـولُ الْعَيْنِ ، أَوِ اثْنَـانِ فَصَـاعِدًا ، وَلَمْ يُوَثَّقْ : فَمَجْهُولُ الحَالِ ، وَهُوَ الْمَسْتُورُ .
ثُمَّ الْبِدْعَةُ : إِمَّا بِمُكَفِّرٍ ، أَوْ بِمُفَسِّقٍ .
فَالْأَوَّلُ : لَا يَقْبَلُ صَاحِبَهَا الْجُمْهُورُ . وَالثَّانِي: يُقْبَلُ مَنْ لَمْ يَكُنْ دَاعِيَةً فِي الْأَصَّحِ ، إِلَّا أَنْ يَـرْوِيَ مَـا يُقـوِّي بِدْعَتَـهُ فَيُـرَدُّ عَلَى الْمُخْتَـارِ، وَبِـهِ صَـرَّحَ الْجَوْزَجَـانِيُّ شَـيْخُ النَّسَائِيِّ .
ثُمَّ سُوءُ الْحِفْظِ: إِنْ كَانَ لَازِمًا فَهُـوَ الشَّـاذُّ عَلَى رَأْيٍ، أَوْ طَارِئًا فَالْمُخْتَلِـطُ ، وَمَتَى تُوبِعَ سَيْئُّ الْحِفْظِ بِمُعْتَبَرٍ، وَكَذَا الْمَسْـتُورُ ، وَالْمُرْسَـلُ ، وَالْمُـدلَّسُ: صَـارَ حَـدِيثُهُمْ حَسَنًا لَا لِذَاتِهِ ، بَلْ بِالْمَجْمُوعِ.
ثُمَّ الْإِسْنَادُ: إِمَّا أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْـهِ وَسِـلَّمَ- ، تَصْـرِيحًا ، أَوْ حُكْمًا : مِنْ قَوْلِهِ ، أَوْ فِعْلِهِ ، أَوْ تَقْرِيرِهِ.
أَوْ إِلَى الصَّـحَابِيِّ كَـذَلِكَ وَهُـوَ : مَنْ لَقِيَ النَّبِيَّ -صَـلَّى اللَّهُ تَعَـالَى عَلَيْـهِ وَعَلَى آلِـهِ وَسَلَّمَ- مُؤْمِنًا بِهِ، وَمَاتَ عَلَى الْإِسْلَامِ ، وَلَوْ تَخَلَّلَتْ رِدَّةٌ فِي الْأَصَحِّ.
أَوْ إِلَى التَّابِعِيِّ : وَهُوَ مَنْ لَقِيَ الصَّحَابِيَّ كَذَلِكَ .
فَالْأَوَّلُ : الْمَرْفُوعُ ، وَالثَّانِي : الْمَوْقُـوفُ ، وَالثَّالِثُ : الْمَقْطُـوعُ ، وَمَنْ دُونَ التَّابِعِيِّ فِيهِ مِثْلُهُ، وَيُقَالُ لِلأَخِيرَيْنِ : الْأَثَرُ.
وَالْمُسْنَدُ: مَرْفُوعُ صَحَابِيٍّ بِسَنَدٍ ظَاهِرُهُ الْاتِّصَالُ.
فَإِنْ قَلَّ عَدَدُهُ : فَإِمَّا أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَعَلَى آلِـهِ وَسَـلَّمَ- ، أَوْ إِلَى إِمَامٍ ذِي صِفَةٍ عَلِيَّةٍ كَشُعْبَةَ . فَالْأَوَّلُ : الْعُلُوُّ الْمُطْلَقُ . وَالثَّانِي : النِّسْبِيُّ .
وَفِيهِ الْمُوَافَقَةُ : وَهِيَ الْوُصُولُ إِلَى شَيْخِ أَحَدِ الْمُصَنِّفِينَ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِهِ.
وَفِيهِ الْبَدَلُ : وَهُوَ الْوُصُولُ إِلَى شَيْخِ شَيْخِهِ كَذَلِكَ.
وَفِيهِ الْمُسَاوَاةُ : وَهِيَ اسْتِوَاءُ عَدَدِ الْإِسْنَادِ مِنَ الرَّاوِي إِلَى آخِرِهِ ، مَعَ إِسْنَادِ أَحَدِ الْمُصنِّفِينَ.
وَفِيهِ الْمُصَافَحَةُ: وَهِيَ الاسْتِوَاءُ مَعَ تِلْمِيذِ ذَلِكَ الْمُصنِّفِ، وَيُقَابِلُ الْعُلُوَّ بَأَقسامِهِ : النُّزُولُ.
فَإِنْ تَشَارَكَ الرَّاوِي وَمَنْ رَوَى عَنْهُ فِي السِّنِّ وَاللُّقِيِّ فَهُوَ الْأَقْرَانُ ، وَإِنْ رَوَى كُـلٌّ مِنْهُمَا عَنِ الْآخَرِ: فَالْمُدْبَجُ.
وَإِنْ رَوَى عَمَّنْ دُونَهُ : فَالْأَكَابِرُ عَنِ الْأَصَاغِرِ ، وَمِنْهُ الْآبَاءُ عَنِ الْأَبْنَاءِ ، وَفِي عَكْسِــهِ كَثْرَةٌ ، وَمِنْهُ مَنْ رَوَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ.
وَإِنِ اشْتَرَكَ اثْنَانِ عَنْ شَيْخٍ ، وَتَقدَّمَ مَوْتُ أَحَدِهِمَا ، فَهُوَ : السَّابِقُ وَاللَّاحِقُ.
وَإِنْ رَوَى عَنْ اثْنَيْنِ مُتَّفِقَيِ الاسْمِ ، وَلَمْ يَتَمَيْزَا ، فَبِاخْتِصَاصِهِ بِأَحَدِهِمَا يَتَبَيْنُ الْمُهْمَلُ.
وَإِنْ جَحَدَ مَرْوِيَّهُ جَزْمًا : رُدَّ ، أَوْ احْتَمَالًا : قُبِلَ فِي الْأَصَحِّ. وَفِيهِ : "مَنْ حَدَّثَ وَنَسِيَ".
وَإِنِ اتَّفَقَ الرُّوَاةُ فِي صِيَغِ الْأَدَاءِ ، أَوْ غَيْرَهَا مِنَ الْحَالَاتِ ، فَهُوَ الْمُسَلْسَلُ.
وَصِيَغُ الْأَدَاءِ: سَمِعْتُ وَحَـدَّثَنِي ، ثُمَّ أَخْبَـرَنِي ، وَقَـرَأْتُ عَلَيْـهِ ، ثُمَّ قُـرِئَ عَلَيْـهِ وَأَنَـا أَسْمَعُ ، ثُمَّ أَنْبَأَنِي ، ثُمَّ نَاوَلَنِي ، ثُمَّ شَافَهَنِي. ثُمَّ كَتَبَ إِلَيَّ ، ثُمَّ عَنْ ، وَنَحْوَهَا.
فَالْأَوَّلَانِ : لِمَنْ سَمِعَ وَحْدَهُ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ ، فَإِنْ جَمَعَ فَمَعَ غَيْرِهِ ، وَأَوَّلُهَا : أَصْرَحُهَا وَأَرْفَعُهَا فِي الْإِمْلَاءِ.
وَالثَّالِثُ، وَالرَّابِعُ : لِمَنْ قَرَأَ بِنَفْسِهِ ، فَإِنْ جَمَعَ : فَكَالْخَامِسِ.

وَالْإِنْبَـاءُ : بِمَعْنَى الْإِخْبَـارُ. إِلّا فِي عُـرْفِ الْمُتَـأَخِرِينَ فَهُـوَ لِلْإِجَـازَةِ كَعَنْ ، وَعَنْعَنَـةُ الْمُعَاصِرِ مَحْمُولَةٌ عَلَى السَّمَاعِ إِلَّا مِنْ الْمُدَلِّسِ وَقِيلَ : يُشْتَرَطُ ثُبُوتُ لِقَائِهِمَا -وَلَوْ مَرَّةً- ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ .
وَأَطْلَقُوا الْمُشَافَهَةَ فِي الْإِجَازَةِ الْمُتَلَّفَظُ بِهَا، وَالمُكَاتَبَةُ فِي الْإِجَازَةِ الْمَكْتُوبِ بِهَـا ، وَاشْتَرَطُوا فِي صِحَّةِ الْمُنَاوَلَةِ اقْتِرَانُهَا بِالْإِذْنِ بِالرِّوَايَةِ ، وَهِيَ أَرْفَعُ أَنْوَاعِ الْإِجَازَةِ.
وَكَذَا اشْتَرَطُوا الْإِذْنَ فِي الوِجَادَةِ ، وَالْوَصِيَّةِ بِالْكِتَـابِ وَفِي الْإِعْلَامِ ، وَإِلَّا فَلَا عِبْـرَةَ بِذَلِكَ كَالْإِجَازَةِ الْعَامَّةِ ، وَلِلْمَجْهُولِ ، وَلِلْمَعْدُوم ، عَلَى الْأَصَحِّ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ.
ثُمَّ الرُّوَاةُ إِنِ اتَّفَقَتْ أَسْمَاؤُهُمْ ، وَأَسْمَاءُ آبَـائِهِمْ فَصَـاعِدًا ، وَاخْتَلَفَتْ أَشْخَاصُـهُمْ : فَهُوَ الْمُتَّفِقُ وَالْمُفْتَرِقُ ، وَإِنِ اتَّفَقَتِ الْأَسْمَاءُ خَطًا ، وَاخْتَلَفَتْ نُطْقًا : فَهُوَ الْمُؤْتَلِفُ وَالْمُخْتَلِفُ.
وَإِنِ اتَّفَقَتِ الْأَسْمَاءُ وَاخْتَلَفَتِ الْآبَاءُ ، أَوْ بِالْعَكْسِ : فَهُـوَ الْمُتَشَابِهُ ، وَكَـذَا إِنْ وَقَـعَ الْاتِّفَاقُ فِي الْاسْمِ وَاسْـمِ الْأَبِ ، والْاخْتِلَافُ فِي النِّسْـبَةِ، وَيَتَـرَكَّبُ مِنْـهُ وَمِمَّا قَبْلَـهُ أَنْوَاعٌ : مِنْهَا أَنْ يَحْصُلَ الْاتِّفَـاقُ أَوْ الْاشْـتِبَاهُ إِلَّا فِي حَـرْفٍ أَوْ حَـرْفَيْن. أَوْ بِالتَّقْـدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ.

خَاتِمَـةٌ

وَمِنَ الْمُهِمِّ : مَعْرِفَةُ طَبَقَاتِ الرُّوَاةِ وَمَوَالِيدِهِمْ ، وَوَفَيَاتِهِمْ ، وَبُلْدَانِهِمْ ، وَأَحْوَالِهِمْ تَعْدِيلًا وَتَجْرِيحًا وَجَهَالَةً.
وَمرَاتِبُ الْجَرْحِ : وَأَسْوَؤُهَا الْوَصْفُ بِأَفْعَلَ ، كَأَكْذَبِ النَّاسِ ، ثُمَّ دَجَّالٍ ، أَوْ وَضَّاعٍ ، أَوْ كَذَّابٍ.
وَأَسْهَلُهَا : لَيْنٌ ، أَوْ سَيِّئُ الْحِفْظِ ، أَوْ فِيهِ مَقَالٌ.
وَمرَاتِبُ التَّعْدِيلِ : وَأَرْفَعُهَا الْوَصْفُ بَأَفْعَـلَ : كَـأَوْثَقِ النَّاسِ ، ثُمَّ مَـا تَأَكَـدَ بِصِـفَةٍ أَوْ صِفَتَيْنِ كَثِقَةٍ ثِقَةٍ ، أَوْ ثِقَةٍ حَافِظٍ وَأَدْنَاهَـا مَـا أَشْـعَرَ بِـالْقُرْبِ مِنْ أَسْـهَلِ التَّجْـرِيحِ : كَشَيْخٍ ، وَتُقْبَلُ التَّزْكِيَةُ مِنْ عَارِفٍ بَأَسْبَابِهَا ، وَلَوْ مِنْ وَاحِدٍ عَلَى الْأَصَحِّ.
وَالْجَـرْحُ مُقَـدَّمٌ عَلَى التَّعْـدِيلِ إِنْ صَـدَرَ مُبَيِّنًـا مِنْ عَـارِفٍ بِأَسْـبَابِهِ ، فَـإِنْ خَلَا عَنِ التَّعْدِيلِ : قُبِلَ مُجْمَلًا عَلَى الْمُخْتَارِ.

فصل

وَمِنَ الْمُهِمِّ مَعْرِفَـةُ كُنَى الْمُسَـمَّينَ ، وَأَسْـمَاءِ الْمُكَنَّيْنَ ، وَمَنِ اسْـمُهُ كُنْيَتُـهُ ، وَمَنِ اخْتُلِفَ فِي كُنْيَتِهِ ، وَمَنْ كَثُـرَتْ كُنَـاهُ أَوْ نُعُوتُـهُ ، وَمَنْ وَافَقَتْ كُنْيَتُـهُ اسْـمَ أَبِيـهِ، أَوْ بِالْعَكْسِ ، أَوْ كُنْيَتُهُ كُنْيَةُ زَوْجَتِهِ ، وَمَنْ نُسِبَ إِلَى غَيْرِ أَبِيـهِ ، أَوْ إِلَى غَيْـرِ مَـا يَسْـبِقُ إِلَى الْفَهْمِ ، وَمَنِ اتَّفَقَ اسْـمُهُ وَاسْـمُ أَبِيـهِ وَجَـدِّهِ ، أَوْ اسْـمُ شَـيْخِهِ وَشَـيْخِ شَـيْخِهِ فَصَاعِدًا، وَمَنِ اتَّفَقَ اسْمُ شَيْخِهِ وَالرَّاوِي عَنْهُ .
وَمَعْرِفَةُ الْأَسْمَاءِ الْمُجَرَّدَةِ ، وَالْمُفْرَدَةِ ، وَالْكُنَى ، وَالْأَلْقَابِ ، وَالْأَنْسَابِ ، وَتَقَـعُ إِلَى الْقَبَائِلَ وَالْأَوْطَانِ ، بِلَادًا ، أَوْ ضِيَاعًا أَوْ سِكَكًا ، أَوْ مُجَاوِرَةً. وَإِلَى الصَّنائِعَ وَالْحِرَفِ ، وَيَقَعُ فِيهَا الْاتِّفَاقُ وَالْاشْتِبَاهُ كَالْأَسْمَاءِ ، وَقَدْ تَقَعُ أَلْقَابًا.
وَمَعْرِفَـةُ أَسْـبَابِ ذَلِـكَ ، وَمَعْرِفَـةُ الْمَـوَالِي مِنْ أَعْلَى ، وَمِنْ أَسْـفَلِ ، بِـالرِّقِ ، أَوْ بِالْحَلِفِ ، وَمَعْرِفَةُ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ.
وَمَعْرِفَـةُ آدَابِ الشَّـيْخِ وَالطَّالِبِ ، وَسِـنِّ التَّحَمُّلِ وَالْأَدَاءِ ، وَصِـفَةِ كِتَابَـةِ الْحَـدِيثِ وَعَرْضِهِ ، وَسَمَاعِهِ ، وَإِسْمَاعِهِ ، والرِّحْلَةِ فِيـهِ ، وَتَصْـنِيفِهِ ، إِمَّا عَلَى الْمَسَـانِيدِ ، أَوْ الْأَبْوَابِ ، أَوْ الْعِلَلِ ، أَوْ الْأَطْرَافِ.

وَمَعْرِفَـةُ سَـبَبِ الْحَـدِيثِ ، وَقَـدْ صَـنَّفَ فِيـهِ بَعْضُ شُـيُوخ القَاضِـي أَبِي يَعْلَى بْنِ الْفَـرَّاءِ ، وصَـنَّفُوا فِي غَـالِبِ هَـذِهِ الْأَنْـوَاعِ ، وَهِيَ نَقْـلٌ مَحْضٌ، ظَـاهِرةُ التَّعْرِيـفِ ، مُسْتَغْنِيَةٌ عَنِ التَّمْثِيلِ ، وَحَصْرُهَا مُتَعَسِّرٌ ، فَلْتُرَاجِعْ لَهَا مَبْسُوطَاتِهَا.
وَاللَّهُ الْمُوَفِّقُ وَالْهَادِي ، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ.

أرويه قراءة لجميعه على الأستاذ الدكتور يوسف بن عبدالرحمن المرعشلي اللبناني والشريف محمد بن أبي بكر بن أحمد الحبشي والشيخ قاسم بن إبراهيم بن حسن البحر اليمني ثم المكي والدكتور توفيق بن إبراهيم ضمرة وغيرهم، **وسمعته كاملا مع الشرح** على الدكتور العلامة ماهر بن ياسين الفحل العباسي العراقي، **وسمعته كاملا** على الدكتور محمد مطيع الحافظ الدمشقي والشيخ أحمد بن علي القاسمي البنغالي والشيخ محمد نجم الثاقب ناصري والشيخ حسان أحمد المظاهري والشيخ عبدالسلام بن أسلم السلفي الهنديين والشيخ منصور بن علي بنوت اللبناني والشيخ جمعة بن هاشم الأشرم الحسيني السوري والدكتور محمد ححود التمسماني المغربي الدكتور عبدالحكيم الأنيس الحلبي ثم الإماراتي والدكتور عبدالمحسن بن محمد القاسم القحطاني والشيخ إبراهيم بن عبدالحليم الخياط المصري وغيرهم.

(5) **من كتاب الموقظة في علم مصطلح الحديث للإمام الذهبي**

ثانيا: اَلْحَسَنُ

وَفِي تَحْرِيرِ مَعْنَاهُ اِضْطِرَابٌ, فَقَالَ الْخَطَّابِيُّ -رَحِمَهُ اَللَّهُ-
هُوَ مَا عُرِفَ مَخْرَجُهُ وَاشْتَهَرَ رِجَالُهُ, وَعَلَيْـهِ مَـدَارُ أَكْثَـرِ اَلْحَـدِيثِ, وَهُـوَ اَلَّذِي يَقْبَلُـهُ أَكْثَرُ اَلْعُلَمَاءِ, وَيَسْتَعْمِلُهُ عَامَّةُ اَلْفُقَهَاءِ.
وَهَذِهِ عِبَارَةَ لَيْسَتْ عَلَى صِنَاعَةِ اَلْحُدُودِ وَالتَّعْرِيفَاتِ إِذْ اَلصَّحِيحُ يَنْطَبِـقُ ذَلِـكَ عَلَيْـهِ أَيْضًا لَكِنَّ مُرَادَهُ مِمَّا لَمْ يَبْلُغْ دَرَجَةَ اَلصَّحِيحِ.
فَأَقُولُ اَلْحَسَنُ مَا اِرْتَقَى عَنْ دَرَجَةِ اَلضَّعِيفِ, وَلَمْ يَبْلُغْ دَرَجَةَ اَلصِّحَّةِ.
اَلْحَسَنُ مَا سَلِمَ مِنْ ضَعْفِ اَلرُّوَاةِ, فَهُوَ حِينَئِذٍ دَاخِلٌ فِي قِسْمِ اَلصَّحِيحِ.
وَحِينَئِذٍ يَكُونُ اَلصَّحِيحُ مَرَاتِبَ -كَمَا قَدَّمْنَاهُ-, وَالْحَسَـنُ ذَا رُتْبَـةٍ دُونَ تِلْـكَ اَلْمَـرَاتِبِ, فَجَاءَ اَلْحَسَنُ -مَثَلاً- فِي آخِرِ مَرَاتِبِ اَلصَّحِيحِ.
وَأَمَّا اَلتِّرْمِذِيُّ فَهُـوَ أَوَّلُ مَنْ خَصَّ هَـذَا اَلنَّوْعَ بِاسْـمِ اَلْحَسَـنِ وَذَكَـرَ أَنَّهُ يُرِيـدُ بِـهِ أَنْ يَسْلَمَ رَاوِيهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُتَّهَمًا, وَأَنْ يَسْلَمَ مِنْ اَلشُّذُوذِ, وَأَنْ يُرْوَى نَحْوُهُ مِنْ غَيْـرِ وَجْهٍ.
وَهَذَا مُشْكِلٌ أَيْضًا عَلَى مَا يَقُولُ فِيهِ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا اَلْوَجْهِ.
وَقِيلَ اَلْحَسَنُ مَا ضَعْفُهُ مُحْتَمَلٌ, وَيَسُوغُ اَلْعَمَلُ بِهِ.
وَهَذَا أَيْضًا لَيْسَ مَضْبُوطًا بِضَابِطٍ يَتَمَيَّزُ بِهِ اَلضَّعْفُ اَلْمُحْتَمَلُ.
فَهَذَا عَلَيْهِ مُؤَاخَذَاتٌ .
وَقَدْ قُلْتُ لَكَ إِنَّ اَلْحَسَـنَ مَـا قَصُـرَ سَـنَدُهُ قَلِيلاً عَنْ رُتْبَـةِ اَلصَّـحِيحِ, وَسَـيَظْهَرُ لَـكَ بِأَمْثِلَةٍ.

ثُمَّ لَا تَطْمَعُ بِأَنَّ لِلْحَسَنِ قَاعِدَةً تَنْدَرِجُ كُلُّ اَلْأَحَادِيثِ اَلْحِسَانِ فِيهَا, فَأَنَا عَلَى إِيَاسٍ مِنْ ذَلِكَ فَكَمْ مِنْ حَدِيثٍ تَرَدَّدَ فِيهِ اَلْحُفَّاظُ, هَلْ هُوَ حَسَنٌ أَوْ ضَعِيفٌ أَوْ صَحِيحٌ؟ بَلِ اَلْحَافِظُ اَلْوَاحِدُ يَتَغَيَّرُ اِجْتِهَادُهُ فِي اَلْحَدِيثِ اَلْوَاحِدِ, فَيَوْمًا يَصِفُهُ بِالصِّحَّةِ وَيَوْمًا يَصِفُهُ بِالْحُسْنِ, وَلَرُبَّمَا اِسْتَضْعَفَهُ.

وَهَذَا حَقٌّ, فَإِنَّ اَلْحَدِيثَ اَلْحَسَنَ يَسْتَضْعِفُهُ اَلْحَافِظُ عَنْ أَنْ يُرَقِّيَهُ إِلَى رُتْبَةِ اَلصَّحِيحِ, فَبِهَذَا اَلِاعْتِبَارِ فِيهِ ضَعْفٌ مَا, إِذْ اَلْحَسَنُ لَا يَنْفَكُّ عَنْ ضَعْفٍ مَا وَلَوْ اِنْفَكَّ عَنْ ذَلِكَ لَصَحَّ بِاتِّفَاقٍ.

وَقَوْلُ اَلتِّرْمِذِيِّ (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ)، عَلَيْهِ إِشْكَالٌ بِأَنَّ اَلْحَسَنَ قَاصِرٌ عَنْ اَلصَّحِيحِ فَفِي اَلْجَمْعِ بَيْنَ السَّمْتَيْنِ لِحَدِيثٍ وَاحِدٍ مُجَاذَبَةٌ .

وَأُجِيبُ عَنْ هَذَا بِشَيْءٍ لَا يَنْهَضُ أَبَدًا,وَهُوَ أَنَّ ذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى اَلْإِسْنَادِ, فَيَكُونُ قَدْ رُوِيَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ, وَبِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ وَحِينَئِذٍ لَوْ قِيلَ حَسَنٌ صَحِيحٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا اَلْوَجْهِ, لَبَطَلَ هَذَا اَلْجَوَابُ.

وَحَقِيقَةُ ذَلِكَ - أَنْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ- - أَنْ يُقَالَ حَدِيثٌ حَسَنٌ وَصَحِيحٌ, فَكَيْفَ اَلْعَمَلُ فِي حَدِيثٍ يَقُولُ فِيهِ حَسَنٌ صَحِيحٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا اَلْوَجْهِ, فَهَذَا يُبْطِلُ قَوْلَ مَنْ قَالَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بِإِسْنَادَيْنِ.

وَيَسُوغُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ بِالْحَسَنِ اَلْمَعْنَى اَللُّغَوِيَّ لَا اَلِاصْطِلَاحِيَّ, وَهُوَ إِقْبَالُ اَلنُّفُوسِ وَإِصْغَاءُ اَلْأَسْمَاعِ إِلَى حُسْنِ مَتْنِهِ وَجَزَالَةِ لَفْظِهِ وَمَا فِيهِ مِنْ اَلثَّوَابِ وَالْخَيْرِ, فَكَثِيرٌ مِنَ اَلْمُتُونِ اَلنَّبَوِيَّةِ بِهَذِهِ اَلْمَثَابَةِ.

قَالَ شَيْخُنَا اِبْنُ وَهْبٍ : فَعَلَى هَذَا يَلْزَمُ إِطْلَاقُ اَلْحَسَنِ عَلَى بَعْضِ (اَلْمَوْضُوعَاتِ), وَلَا قَائِلَ بِهَذَا .

ثُمَّ قَالَ فَأَقُولُ لَا يُشْتَرَطُ فِي اَلْحَسَنِ قَيْدُ اَلْقُصُورِ عَنْ اَلصَّحِيحِ, وَإِنَّمَا جَاءَ اَلْقُصُورِ إِذْ اِقْتَصَرَ عَلَى (حَدِيثِ حَسَنٍ), فَالْقُصُورُ يَأْتِيهِ مِنَ اَلِاقْتِصَارِ لَا مِنْ حَيْثُ حَقِيقَتُهُ وَذَاتُهُ .

ثُمَّ قَالَ فَلِلرُّوَاةِ صِفَاتٌ تَقْتَضِي قَبُولَ اَلرِّوَايَةِ, وَلِتِلْكَ اَلصِّفَاتِ دَرَجَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ, كَالتَّيَقُّظِ وَالْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ.

فَوُجُودُ اَلدَّرَجَةِ اَلدُّنْيَا كَالصِّدْقِ -مَثَلاً- وَعَدَمِ اَلتُّهْمَةِ, لَا يُنَافِيهِ وُجُودُ مَا هُوَ أَعْلَى مِنْهُ مِنْ اَلْإِتْقَانِ وَالْحِفْظِ, فَإِذَا وُجِدَتِ اَلدَّرَجَةُ اَلْعُلْيَا, لَمْ يُنَافِ ذَلِكَ وُجُودَ اَلدُّنْيَا كَالْحِفْظِ مَعَ اَلصِّدْقِ فَصَحَّ أَنْ يُقَالَ (حَسَنٌ) بِاعْتِبَار اَلدُّنْيَا, (صَحِيحٌ) بِاعْتِبَار اَلْعُلْيَا.

وَيَلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ كُلُّ صَحِيحٍ حَسَنًا, فَيُلْتَزَمُ ذَلِكَ, وَعَلَيْهِ عِبَارَاتُ اَلْمُتَقَدِّمِينَ, فَإِنَّهُمْ قَدْ يَقُولُونَ فِيمَا صَحَّ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

قُلْتُ

فَأَعْلَى مَرَاتِبِ اَلْحَسَنِ بَهْزُ بْنُ حَكِيمٍ, عَنْ أَبِيهِ, عَنْ جَدِّهِ.

و : عمرو بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ, عَنْ جَدِّهِ.

و : مُحَمَّدُ بْنُ عمرو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْثِلَةٌ كَثِيرَةٌ يُتَنَازَعُ فِيهَا, بَعْضُهُمْ يُحَسِّنُونَهَا, وَآخَرُونَ يُضَعِّفُونَهَا, كَحَدِيثِ اَلْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ اَللَّهِ وَعَاصِمِ بْنِ ضَمُرَةَ, وَحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ, وخُصَيْفٍ وَدَرَّاجٍ أَبِي اَلسَّمْحِ, وَخَلْقٍ سِوَاهُمْ.

أرويه سماعا لجميعه مع الشرح على الدكتور العلامة ماهر بن ياسين الفحل العباسي العراقي، **وسمعته كاملا** على الأستاذ الدكتور يوسف بن عبدالرحمن المرعشلي اللبناني والشيخ قاسم بن إبراهيم بن حسن البحر اليمني ثم المكي، **وسمعته بفوت يسير** على الشيخ عبدالحميد بن غلام الله الرحمتي الكاكري الباكستاني، **وسمعت ثلثيه وإجازة بالباقي** على الشيخ نظام يعقوبي العباسي والشريف محمد سعيد الحسيني الهروي والدكتور عبدالرحمن الكوثر البرني .

(6) **رسالة أبي داود السجستاني لأهل مكة في وصف سننه**

بِسم الله الرَّحْمَن الرَّحِيم

وَلَا حول وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّه الْعلي العظيم

أخبرنَا الشَّيْخ أَبُو الْفَتْح مُحَمَّد بن عبد الْبَاقِي بن أَحْمد بن سُلَيْمَان الْمَعْرُوف بِابْن البطي إجَازَة إِن لم أكن سمعته مِنْهُ قَالَ أنبأنَا الشَّيْخ أَبُو الْفضل أَحْمد ابْن الْحسن بن خيرون الْمعدل قِرَاءَة عَلَيْهِ وَأَنا حَاضر أسمع قيل لَهُ أقرَأت على أبي عبد الله مُحَمَّد بن عَليّ بن عبد الله الصُّورِي الْحَافِظ قَالَ سَمِعت أَبَا الْحُسَيْن مُحَمَّد بن أَحْمد بن مُحَمَّد بن أَحْمد بن جَمِيع الغساني بصيدا فَأقر بِهِ قَالَ سَمِعت أَبَا بكر مُحَمَّد بن عبد الْعَزِيز بن مُحَمَّد بن الْفضل بن يحيى بن الْقَاسِم ابْن عون بن عبد الله بن الْحَارِث بن نَوْفَل بن الْحَارِث ابْن عبد الْمطلب الْهَاشِمِي بِمَكَّة يَقُول سَمِعت أَبَا دَاوُد سُلَيْمَان بن الأشعث بن إِسْحَاق بن بشير بن شَدَّاد السجستاني وَسُئِلَ عَن رسَالَته الَّتِي كتبهَا إِلَى أهل مَكَّة وَغَيرهَا جَوَابا لَهُم فأملى علينا سَلام عَلَيْكُم فَإِنِّي أَحْمد إِلَيْكُم الله الَّذِي لَا إِلَه إِلَّا هُوَ وأسأله أَن يُصَلِّي على مُحَمَّد عَبده وَرَسُوله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم كلما ذُكر، أما بعد عَافَانَا الله وَإِيَّاكُم عَافِيَة لَا مَكْرُوه مَعهَا وَلَا عِقَاب بعْدهَا فَإِنَّكُم سَأَلْتُم أَن أذكر لكم الْأَحَادِيث الَّتِي فِي كتاب السّنَن أَهِي أصح مَا عرفت فِي الْبَاب.

اخْتِيَاره أحد الْحَدِيثين الصَّحِيحَيْنِ لقدم حفظ صَاحبه

ووقفت على جَمِيع مَا ذكرْتُمْ فاعلموا أَنه كَذَلِك كُله إِلَّا أَن يكون قد روى من وَجْهَيْن صَحِيحَيْنِ فأحدهما أقوم اسنادا وَالْآخر صَاحبه أقدم فِي الْحِفْظ فَرُبمَا كتبت ذَلِك وَلَا أرى فِي كتابي من هَذَا عشرَة أَحَادِيث.

قلَّة أَحَادِيث الْأَبْوَاب

وَلم أكتب فِي الْبَاب إِلَّا حَدِيثا أَو حديثين وَإِن كَانَ فِي الْبَاب أَحَادِيث صِحَاح فَإِنَّهُ يكثر وَإِنَّمَا أردْت قرب منفعَته.

إِعَادَة الحَدِيث

وَإِذا أعدت الحَدِيث فِي الْبَاب من وَجْهَيْن أَو ثَلَاثَة فانما هُوَ من زِيَادَة كَلَام فِيهِ وَرُبمَا تكون فِيهِ كلمة زِيَادَة على الْأَحَادِيث.

اخْتِصَار الحَدِيث

وَرُبمَا اختصرت الحَدِيث الطَّوِيل لِأَنِّي لَو كتبته بِطُولِهِ لم يعلم بعض من سَمعه وَلَا يفهم مَوضِع الْفِقْه مِنْهُ فاختصرت لذَلِك.

الْمُرْسل والاحتجاج بِهِ

وَأما الْمَرَاسِيل فقد كَانَ يحْتَج بهَا الْعلمَاء فِيمَا مضى مثل سُفْيَان الثَّوْريّ وَمَالك بن أنس وَالْأَوْزَاعِيّ حَتَّى جَاءَ الشَّافِعِي فَتكلم فِيهَا وَتَابعه على ذَلِك أَحْمد بن حَنْبَل وَغَيره رضوَان الله عَلَيْهِم فَإِذا لم يكن مُسْند غير الْمَرَاسِيل وَلم يُوجد الْمسند فالمرسل يحْتَج بِهِ وَلَيْسَ هُوَ مثل الْمُتَّصِل فِي الْقُوَّة.

لَيْسَ فِي الْكتاب حَدِيث عَن مَتْرُوك

وَلَيْسَ فِي كتاب السّنَن الَّذِي صنفته عَن رجل مَتْرُوك الحَدِيث شَيْء.

يبين الْمُنكر

وَإِذا كَانَ فِيهِ حَدِيث مُنكر بيّنت أَنه مُنكر وَلَيْسَ على نَحوه فِي الْبَاب غَيره.

موازنة بَينه وَبَين كتب ابْن الْمُبَارك ووكيع وَمَالك وَحَمَّاد

وَهَذِه الْأَحَادِيث لَيْسَ مِنْهَا فِي كتاب ابْن الْمُبَارك وَلَا كتاب وَكِيع إِلَّا الشَّيْء الْيَسِير وعامته فِي كتاب هَؤُلَاءِ مَرَاسِيل وَفِي كتاب السّنَن من موطأ مَالك بن أنس شَيْء صَالح وَكَذَلِكَ من مصنفات حَمَّاد بن سَلمَة وَعبد الرَّزَّاق وَلَيْسَ ثلث هَذِه الْكتب فِيمَا أَحْسبهُ فِي كتب جَمِيعهم أَعنِي مصنفات مَالك بن أنس وَحَمَّاد بن سَلمَة وَعبد الرَّزَّاق.

جمعه السّنَن واستقصاؤه

وَقد ألفته نسقا على مَا وَقع عِنْدِي فَإِن ذكر لَك عَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم سنه لَيْسَ مِمَّا خرجته فَاعْلَم أَنه حَدِيث واه إِلَّا أَن يكون فِي كتابي من طَرِيق آخر فَإِنِّي لم أخرج الطّرق لِأَنَّهُ يكبرعلى المتعلم وَلَا أعرف أحدا جمع على الِاسْتِقْصَاء غَيْرِي وَكَانَ الْحسن بن عَليّ الْخلال قد جمع مِنْهُ قدر تِسْعمائَة حَدِيث وَذكر أَن ابْن الْمُبَارك قَالَ السّنَن عَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم نَحْو تِسْعمائَة حَدِيث فَقيل لَهُ إِن أَبَا يُوسُف قَالَ هِيَ ألف وَمِائَة قَالَ ابْن الْمُبَارك أَبُو يُوسُف يَأْخُذ بِتِلْكَ الهنات من هُنَا وَهنا نَحْو الْأَحَادِيث الضعيفة.

يبين مَا فِيهِ وَهن شَدِيد

وَمَا كَانَ فِي كتابي من حَدِيث فِيهِ وَهن شَدِيد فقد بَينته وَمِنْه مَالا يَصح سَنَده.

الْمَسْكُوت عَنهُ صَالح

مَا لم أذكر فِيهِ شَيْئا فَهُوَ صَالح وَبَعضهَا أصح من بعض وَهَذَا لَو وَضعه غَيْرِي لَقلت أَنــــــــا فِيــــــــهِ أكــــــــثر.

استقصــــــــاؤه

وَهُوَ كتاب لَا ترد عَلَيْك سنة عَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم بِإِسْنَاد صَالح إِلَّا وَهِي فِيهِ إِلَّا أَن يكون كَلَام استخرج من الحَدِيث وَلَا يكَاد يكون هَذَا.

قِيمَته ومقداره

وَلَا أعلم شَيْئا بعد الْقُرْآن ألزم للنَّاس أَن يتعلموه من هَذَا الْكتاب وَلَا يضر رجلا أَن لَا يكْتب من الْعلم بعد مَا يكْتب هَذِه الْكتب شَيْئا وَإِذا نظر فِيهِ وتدبره وتفهمه حِينَئِذٍ يعلم مِقْدَاره.

أَحَادِيث كِتَابه أصُول الْمسَائِل الْفِقْهِيَّة

وَأما هَذِه الْمسَائِل مسَائِل الثَّوْريّ وَمَالك وَالشَّافِعِيّ فَهَذِهِ الْأَحَادِيث أُصُولهَا.

آراء الصَّحَابَة

ويعجبني أَن يكْتب الرجل مَعَ هَذِه الْكتب من رَأْي أَصْحَاب النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم.

جَامع سُفْيَان

وَيكْتب أَيْضا مثل جَامع سُفْيَان الثَّوْريّ فَإِنَّهُ أحسن مَا وضع النَّاس فِي الْجَوَامِع.

أَحَادِيث السّنَن مشاهير وَلَا يحْتَج بالغريب

وَالْأَحَادِيث الَّتِي وَضَعتهَا فِي كتاب السّنَن أَكْثَرهَا مشاهير وَهِي عِنْد كل من كتب شَيْئا من الحَدِيث إِلَّا أَن تمييزها لَا يقدر عَلَيْهِ كل النَّاس وَالْفَخْر بهَا أَنَّهَا مشاهير فَإِنَّهُ لَا يحْتَج بِحَدِيث غَرِيب وَلَو كَانَ من رِوَايَة مَالك وَيحيى بن سعيد والثقات من أَئِمَّة الْعلم وَلَو احْتج رجل بِحَدِيث غَرِيب وجدت من يطعن فِيهِ وَلَا يحْتَج بِالْحَدِيثِ الَّذِي قد احْتج بِهِ إِذا كَانَ الحَدِيث غَرِيبا شاذا فَأَما الحَدِيث الْمَشْهُور الْمُتَّصِل الصَّحِيح فَلَيْسَ يقدر أَن يردهُ عَلَيْك أحد وَقَالَ إِبْرَاهِيم النَّخعِيّ كَانُوا يكْرهُونَ الْغَرِيب من الحَدِيث وَقَالَ يزِيد بن أبي حبيب إِذا سَمِعت الحَدِيث فأنشده كَمَا تنشد الضَّالة فَإِن عُرف وَإِلَّا فَدَعْهُ.

قد يُوجد الْمُرْسل والمدلس عِنْد عدم وجود الصِّحَاح

وَإِنَّ من الْأَحَادِيث فِي كتابي السّنَن مَا لَيْسَ بِمُتَّصِل وَهُوَ مُرْسل ومدلس وَهُوَ إِذا لم تُوجد الصِّحَاح عِنْد عَامَّة أهل الحَدِيث على معنى أَنه مُتَّصِل وَهُوَ مثل الْحسن عَن جَابر وَالْحسن عَن أبي هُرَيْرَة وَالْحكم عَن مقسم وَسَمَاع الحكم من مقسم

أَرْبَعَة أَحَادِيث وَأما أَبُو أسْحَاق عَن الْحَـارِث عَن عَليّ فَلم يسـمع أَبُـو إِسْـحَاق من الْحَارِث إِلَّا أَرْبَعَة أَحَادِيث لَيْسَ فِيهَا مُسْند وَاحِد وَأما مَا فِي كتاب السّـنَن من هَـذَا النَّحْو فقليل وَلَعَلَّ لَيْسَ لِلْحَارِثِ الْأَعْـوَر فِي كتـاب السّـنَن إِلَّا حَـدِيث وَاحِـد فَإِنَّمَـا كتبته بِأخرَة وَرُبمَا كَانَ فِي الحَدِيث مَا تثبت صِحَة الحَدِيث مِنْهُ إِذا كَانَ يخفى ذَلِك عَليّ فَرُبمَا تركت الحَدِيث إِذا لم أفقهه وَرُبمَـا كتبتـه وبينتـه وَرُبمَـا لم أقـف عَلَيْـهِ وَرُبمَا أتوقف عَن مثل هَذِه لِأَنَّهُ ضَرَر على الْعَامَّة أَن يكْشف لَهُم كل مَـا كَـانَ من هَذَا الْبَاب فِيمَا مضى من عُيُوب الحَدِيث لِأَن علم الْعَامَّة يقصر عَن مثل هَذَا.

عدد أَجْزَائِهَا

وَعدد كتب هَذِه السّنَن ثَمَانِيَة عشر جُزْءا مَعَ الْمَرَاسِيل مِنْهَا جُـزْء وَاحِـد مَرَاسِـيل حكم الْمَرَاسِيل وَمَا رُوِيَ عَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم من الْمَرَاسِـيل مِنْهَـا مَـا لايصح وَمِنْهَا مَا هُوَ مُسْند عَن غَيره وَهُوَ مُتَّصِل صَحِيح.

عدد أَحَادِيث كِتَابه

وَلَعَلَّ عدد الَّذِي فِي كتابي من الْأَحَـادِيث قـدر أَرْبَعَـة آلَاف وَثَمَانِمِائَة حَـدِيث وَنَحْـو سِتّمائَة حَدِيث من الْمَرَاسِيل.

منهجه فِي الِاخْتِيَار

فَمن أحب أَن يُمَيّز هَذِه الْأَحَادِيث مَعَ الْأَلْفَاظ فَرُبمَا يَجِيء حَدِيث من طَرِيـق وَهُـوَ عِنْـد الْعَامَّة من طَرِيـق الْأَئِمَّة الَّذين هم مَشْـهُورُونَ غـير أَنـه رُبمَا طلبت اللَّفْظَـة الَّتِي تكون لَهَا معَان كَثِيرَة وَمِمَّنْ عرفت نقل من جَمِيـع هَـذِه الْكتب فَرُبمَـا يَجِيء الاسـناد فَيُعلم من حَـدِيث غَـيره أَنـه غـير مُتَّصِـل وَلَا يتبينـه السَّـامع إِلَّا بِـأَن يعلم الْأَحَادِيث وَتَكون لَهُ فِيهِ معرفَـة فيقـف عَلَيْـهِ مثـل مَـا يُـرْوى عَن ابْن جـريج قَـالَ أخْبرت عَن الزُّهْـرِيّ وَيَرْوِيـه البرْسَـانِي عَن ابْن جـريج عَن الزُّهْـرِيّ فَالَّذِي يسـمع يظنّ أَنه مُتَّصِل وَلَا يَصح بتة فَإِنَّمَا تَرَكْنَاهُ لذَلِك هَذَا لِأَن أصل الحَدِيث غـير مُتَّصِـل وَلَا يَصح وَهُوَ حَدِيث مَعْلُول وَمثل هَـذَا كثـير وَالَّذِي لَا يعلم يَقُـول قـد تركنَـا حَـدِيثا صَحِيحا من هَذَا وَجَاء بِحَدِيث مَعْلُول.

اقْتِصَاره على الْأَحْكَام

وَإِنَّمَـا لم أصـنف فِي كتـاب السّـنَن إِلَّا الْأَحْكَـام وَلم أصـنف كتب الزّهْـد وفضـائل الْأَعْمَال وَغَيرهَـا فَهَـذِهِ الْأَرْبَعَـة آلَاف والثمانمائـة كلهَـا فِي الْأَحْكَـام فَأَمـا أَحَـادِيث كَثِيرَة فِي الزّهْد والفضائل وَغَيرهَا من غير هَذَا لم أخرجه.

وَالسَّـلَام عَلَيْكُم وَرَحْمَـة اللـه وَبَرَكَاتـه وَصـلى اللـه على سـيدنَا مُحَمَّد وعَلى آلـه وَسلم تَسْلِيمًا وحسبنا الله وَنعم الْوَكِيل.

أرويه سماعا لجميعه على الشريف محمد بن أبي بكر بن أحمد الحبشي الجُدِّي والشيخ قاسم بن إبراهيم بن حسن البحر اليمني ثم المكي والشيخ ناصر بن أحمد السوهاجي المصري ثم المكي والشيخ علاء بن عبدالرحمن آل منصور المصري والشيخ عبدالجبار بن رهيف القرعاوي العراقي والشيخ عبدالحميد بن غلام الله

الرحمتي الكاكري الباكستاني، **وسمعت بعضه وإجازة بالباقي** على الشيخ محمد قدسي بن مأمون الأندونيسي.

(7) رسالة ما يجب على الناظر حفظه للشاه عبدالعزيز بن ولي الله الدهلوي

فيما يجب حفظُه للناظر في هذا الكتاب وأمثاله: أن يَعرف مراتب التي صُنِّفت لجميع الأحاديث النبوية، على مصدرها أفضل السلام والتحية، وهي على مراتب خمسة:

أحدها: الكتب المجردة للصحاح، فلا يوجد فيها ما يُحكَم عليه بالضعف؛ فضلًا عن الوضع، مثل: الموطأ، وصحيح البُخاري، وصحيح مُسلم، وصحيح ابن حِبَّان، والحاكم، والمختارة للضِّياء المقدسي، وصحيح ابن خُزيمة، وأبي عَوانة، وصحيح ابن السَّكَن، والمنتقى لابن الجارود.

وثانيها: الكتب التي لا ينزل أحاديثها من الصالح للأخذ؛ منها: سُنن أبي داود، وجامع الترمذي، ومسند أحمد، فإن الضعيف الذي يوجد فيها يقرب مِن الحسَن، كما قال شيخنا الأجلُّ وليُّ الله الدِّهْلَوي المحدِّث، وكلام الأكثرين يدلُّ على أنَّ النَّسائي أيضًا من هذا القبيل.

وثالثها: الكتب التي يوجد فيها كل نوعٍ من الأحاديث: الحسَن والصالح والمنكَر، منها: سُنن ابن ماجه، ومسند الطَّيالِسي، وزيادات ابن أحمد بن حنبل، ومسند عبد الرزاق، ومسند سعيد بن منصور، ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة، ومسند أبي يَعلى الموصلي، ومسند البزار، ومسند ابن جرير، وتهذيب الآثار، وتفسير القرآن له، والتاريخ له، وتفسير ابن مَرْدُويه، وكذا سائر التفاسير، والمعاجم الثلاثة للطبراني: الكبير، والأوسط، والصغير، وسُنن الدارقطني، وغرائبه، والحلية لأبي نُعيم، وسنن البيهقي، وشعب الإيمان له.

ورابعها: الكتب التي كل ما يوجد فيها من الأحاديث يُحكم عليه بالضعف، منها: نوادر الأصول للحكيم الترمذي، وتاريخ الخلفاء، وتاريخ ابن النجار، ومسند الفردوس للديلمي، وكتاب الضعفاء للعُقيلي، والكامل لابن عَدي، وتاريخ الخطيب البغدادي، وتاريخ ابن عساكر.

وخامسها: الكتب التي حيزت للموضوعات، منها: موضوعات ابن الجوزي، وتنزيه الشريعة، موضوعات الشيخ محمد طاهر النهروالي، وغيرها.

أرويه قراءة لجميعه على الشيخ قاسم بن إبراهيم بن حسن البحر اليمني ثم المكي، وسمعته كاملا على الشريف أحمد بن أبي بكر بن أحمد الحبشي الجُدِّي والشريف محمد سعيد الحسيني الهروي البحريني.

(8) كتاب **مسند الإمام محمد بن إدريس الشافعي**

قال في أوله :

- أَخْبَرَنَا الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ ادْرِيسَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَلَمَةَ، رَجُلٍ مِنْ آلِ ابْنِ

الْأَزْرَقِ، أَنَّ الْمُغِيرَةَ بْنَ أَبِي بُرْدَةَ، وَهُوَ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَرْكَبُ الْبَحْرَ وَنَحْمِلُ مَعَنَا الْقَلِيلَ مِنَ الْمَاءِ، فَإِنْ تَوَضَّأْنَا بِهِ عَطِشْنَا، أَفَنَتَوَضَّأُ بِمَاءِ الْبَحْرِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ، الْحِلُّ مَيْتَتُهُ».

وقال في آخره :

- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ لَبَّى عَلَى الصَّفَا فِي عُمْرَةٍ بَعْدَ مَا طَافَ بِالْبَيْتِ " وَاللهُ أَعْلَمُ.

أرويه سماعا لأكثره على الشيخ منصور بن علي بنوت اللبناني والشيخ إبراهيم بن محمد شيت الحيالي والشيخ عبدالجبار بن رهيف القرعاوي العراقيين، **وسمعت قطعة صالحة منه** على الشيخ علي بن حسين عيديد اليمني ثم المكي، **وقرأت أول وأخر حديث منه وسمعت قطعة صالحة منه** على الشريف محمد بن أبي بكر بن أحمد الحبشي الجُدِّي والشيخ قاسم بن إبراهيم بن حسن البحر اليمني ثم المكي، **وسمعت نصفه وإجازة بالباقي** على الدكتور حامد بن أكرم البخاري المدني والشيخ محمد إدريس عاصم بن محمد يعقوب اللاهوري الباكستاني، **وسمعت الباب الأول منه** على الشيخ إبراهيم بن عبدالحليم الخياط المصري والشيخ عبدالقادر بن محمد أحمد الأهدل اليمني، **وسمعت أول وأخر حديث منه** على الدكتور أكرم زيادة الأثري

(9) كتاب صحيح الإمام ابن حِبان

قال في أوله :

بَابُ مَا جَاءَ فِي الِابْتِدَاءِ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى

ذِكْرُ الْإِخْبَارِ عَمَّا يَجِبُ عَلَى الْمَرْءِ مِنَ ابْتِدَاءِ الْحَمْدِ لِلَّهِ جَلَّ وَعَلَا فِي أَوَائِلِ كَلَامِهِ عِنْدَ بُغْيَةِ مَقَاصِدِهِ

1- أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَطَّانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ أَبِي الْعِشْرِينَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ قُرَّةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ، فَهُوَ أَقْطَعُ».

وقال في آخره :

7491- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ، حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ بَكْرٍ، حَدَّثَنِي ابْنُ جَابِرٍ، حَدَّثَنِي سُلَيْمُ بْنُ عَامِرٍ، حَدَّثَنِي أَبُو أُمَامَةَ الْبَاهِلِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ إِذْ أَتَانِي رَجُلَانِ، فَأَخَذَا بِضَبْعَيَّ، فَأَتَيَا بِي جَبَلًا وَعْرًا، فَقَالَا لِي: اصْعَدْ حَتَّى إِذَا كُنْتُ فِي سَوَاءِ الْجَبَلِ، فَإِذَا أَنَا بِصَوْتٍ شَدِيدٍ، فَقُلْتُ: مَا هَذِهِ الْأَصْوَاتُ؟ قَالَ: هَذَا عُوَاءُ أَهْلِ النَّارِ، ثُمَّ انْطَلَقَ بِي فَإِذَا أَنَا بِقَوْمٍ مُعَلَّقِينَ بِعَرَاقِيبِهِمْ مُشَقَّقَةٍ أَشْدَاقُهُمْ تَسِيلُ أَشْدَاقُهُمْ دَمًا، فَقُلْتُ: مَنْ هَؤُلَاءِ؟ فَقِيلَ: هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يُفْطِرُونَ قَبْلَ تَحِلَّةِ صَوْمِهِمْ، ثُمَّ انْطَلَقَ بِي،

فَإِذَا بِقَوْمٍ أَشَدِّ شَيْءٍ انْتِفَاخًا، وَأَنْتَنِهِ رِيحًا، وَأَسْوَئِهِ مَنْظَرًا، فَقُلْتُ: مَنْ هَؤُلَاءِ، قِيلَ: الزَّانُونَ وَالزَّوَانِي، ثُمَّ انْطَلَقَ بِي، فَإِذَا بِنِسَاءٍ تَنْهَشُ ثَدْيَهُنَّ الْحَيَّاتُ، قُلْتُ: مَا بَالُ هَؤُلَاءِ؟ قِيلَ: هَؤُلَاءِ اللَّاتِي يَمْنَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ أَلْبَانَهُنَّ، ثُمَّ انْطَلَقَ بِي، فَإِذَا أَنَا بِغِلْمَانٍ يَلْعَبُونَ بَيْنَ نَهْرَيْنِ، فَقُلْتُ: مَنْ هَؤُلَاءِ؟ فَقِيلَ: هَؤُلَاءِ ذَرَارِيُّ الْمُؤْمِنِينَ، ثُمَّ شَرَفَ بِي شَرَفًا، فَإِذَا أَنَا بِثَلَاثَةٍ يَشْرَبُونَ مِنْ خَمْرٍ لَهُمْ، فَقُلْتُ: مَنْ هَؤُلَاءِ؟ قَالُوا: هَذَا إِبْرَاهِيمُ، وَمُوسَى، وَعِيسَى وَهُمْ يَنْتَظِرُونَكَ».

أرويه سماعا لقطعة صالحة منه على الشريف محمد بن أبي بكر بن أحمد الحبشي الجُدِّي والشيخ إبراهيم بن محمد شيت الحيالي العراقي.

(10) كتاب سنن الإمام الدارقطني

قال في أوله :

كِتَابُ الطَّهَارَةِ

بَابُ حُكْمِ الْمَاءِ إِذَا لَاقَتْهُ النَّجَاسَةُ

قَالَ: أَخْبَرَنَا عَمُّنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ قَالَ: أَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ بِشْرَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مَهْدِيٍّ الدَّارَقُطْنِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ،

1- حدثنا الْقَاضِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ , ثنا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ , ثنا أَبُو أُسَامَةَ (ح) وثنا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْمُعَلَّى , وثنا أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ أَبِي السَّفَرِ , ثنا أَبُو أُسَامَةَ) ح) وثنا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمُعَدَّلُ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ بِوَاسِطَ , أنا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَادَةَ , ثنا أَبُو أُسَامَةَ (ح) وثنا أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ النَّيْسَابُورِيُّ , ثنا حَاجِبُ بْنُ سُلَيْمَانَ , ثنا أَبُو أُسَامَةَ , قَالَ ثنا الْوَلِيدُ بْنُ كَثِيرٍ , عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ, عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ , عَنْ أَبِيهِ , قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمَاءِ يَكُونُ بِأَرْضِ الْفَلَاةِ , وَمَا يَنُوبُهُ مِنَ السِّبَاعِ وَالدَّوَابِّ فَقَالَ: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يُنَجِّسْهُ شَيْءٌ». وَقَالَ ابْنُ أَبِي السَّفَرِ: لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ , وَقَالَ ابْنُ عُبَادَةَ مِثْلَهُ.

وقال في آخره :

4836- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ الْقَطَّانُ , ثنا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ شَبِيبٍ الْمَعْمَرِيُّ , قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ صُدْرَانَ السُّلَمِيَّ , يَقُولُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَيْمُونٍ الْمُرَادِيُّ , ثنا عَوْفٌ , عَنِ الْحَسَنِ أَوْ جِلَاسٍ، عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ - شَكَّ ابْنُ مَيْمُونٍ - أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِعَلِيٍّ: «يَا عَلِيُّ قَدْ جَعَلْتُ إِلَيْكَ هَذِهِ السَّبْقَةَ بَيْنَ النَّاسِ» فَخَرَجَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَدَعَا سُرَاقَةَ بْنَ مَالِكٍ , فَقَالَ: يَا سُرَاقَةُ إِنِّي قَدْ جَعَلْتُ إِلَيْكَ مَا جَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي عُنُقِي مِنْ هَذِهِ السَّبْقَةِ فِي عُنُقِكَ فَإِذَا أَتَيْتَ الْمِيطَانَ - قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ:

وَالْمِيطَانُ مَرْسِلُهَا مِنَ الْغَايَةِ - فَصُفَّ الْخَيْلَ ثُمَّ نَادِ ثَلَاثًا هَلْ مِنْ مُصْلِحٍ لِلِّجَامِ أَوْ حَامِلٍ لِغُلَامٍ أَوْ طَارِحٍ لِجَلٍّ , فَإِذَا لَمْ يُجِبْكَ أَحَدٌ فَكَبِّرْ ثَلَاثًا ثُمَّ خَلِّهَا عِنْدَ الثَّالِثَةِ يُسْعِدُ اللَّهُ بِسَبْقِهِ مَنْ شَاءَ مِنْ خَلْقِهِ , فَكَانَ عَلِيٌّ يَقْعُدُ عِنْدَ مُنْتَهَى الْغَايَةِ وَيَخُطُّ خَطًّا يُقِيمُ رَجُلَيْنِ مُتَقَابِلَيْنِ عِنْدَ طَرَفِ الْخَطِّ طَرْفُهُ بَيْنَ إِبْهَامَيِّ أَرُجُلِهِمَا , وَتَمُرُّ الْخَيْلُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ وَيَقُولُ لَهُمَا: إِذَا خَرَجَ أَحَدُ الْفَرَسَيْنِ عَلَى صَاحِبِهِ بِطَرَفِ أُذُنَيْهِ أَوْ أُذُنٍ أَوْ عِذَارٍ فَاجْعَلُوا السَّبْقَةَ لَهُ , فَإِنْ شَكَكْتُمَا فَاجْعَلَا سَبْقَهُمَا نِصْفَيْنِ فَإِذَا قَرَنْتُمْ ثِنْتَيْنِ فَاجْعَلُوا الْغَايَةَ مِنْ غَايَةِ أَصْغَرِ الثِّنْتَيْنِ , وَلَا جَلَبَ وَلَا جَنَبَ وَلَا شِغَارَ فِي الْإِسْلَامِ.

أرويه سماعا لأكثره على الشيخ غلام الله بن رحمة الله الرحمتي الكاكري الباكستاني والشيخ منصور بن علي بنوت اللبناني، **وقرأت بعضه وإجازة بالباقي** على الدكتور توفيق بن إبراهيم ضمرة، **وقرأت أول وآخر حديث وسمعت قطعة صالحة منه** على الشريف محمد بن أبي بكر بن أحمد الحبشي الجُدِّي، **وسمعت أول وآخر حديث منه** على الدكتور أكرم زيادة الأثري.

(11) كتاب سنن سعيد بن منصور

قال في أوله :

بَابُ الْحَثِّ عَلَى تَعْلِيمِ الْفَرَائِضِ

- أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ الْحَافِظُ أَبُو الْبَرَكَاتِ عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ الْمُبَارَكِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْأَنْمَاطِيُّ، قَالَ: أَنْبَأَنَا الثِّقَةُ أَبُو طَاهِرٍ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ الْبَاقِلَانِيُّ الْكَرْخِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، قَالَ: أَنْبَأَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شَاذَانَ قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ دَعْلَجُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ دَعْلَجٍ السِّجِسْتَانِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ الصَّائِغُ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ:

1- حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، وَأَبُو الْأَحْوَصِ، وَجَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ عَاصِمٍ الْأَحْوَلِ، عَنْ مُوَرِّقٍ الْعِجْلِيِّ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «تَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ وَاللَّحْنَ وَالسُّنَّةَ، كَمَا تَعَلَّمُونَ الْقُرْآنَ».

وقال في آخره :

2978- حَدَّثَنَا سَعِيدٌ قَالَ: ثنا عَطَّافُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي صِدِّيقُ بْنُ مُوسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ فَاسْتَنَاخَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ بَيْنَ دَارِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ وَدَارِ الْحَسَنِ بْنِ زَيْدٍ، فَأَتَاهُ النَّاسُ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ الْمَنْزِلُ، فَانْبَعَثَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ، فَقَالَ: " دَعُوهَا، فَإِنَّهَا مَأْمُورَةٌ، ثُمَّ خَرَجَتْ بِهِ حَتَّى جَاءَتْ بِهِ بَابَ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ فَاسْتَنَاخَتْ بِهِ، فَأَتَاهُ النَّاسُ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ الْمَنْزِلُ، فَانْبَعَثَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ، فَقَالَ: دَعُوهَا فَإِنَّهَا مَأْمُورَةٌ، ثُمَّ خَرَجَتْ بِهِ حَتَّى جَاءَتْ بِهِ مَوْضِعَ الْمِنْبَرِ فَاسْتَنَاخَتْ بِهِ ثُمَّ تَحَلَّلَتْ، وَلِلنَّاسِ ثَمَّ عَرِيشٌ كَانُوا يَرُشُّونَهُ، وَيُقِيمُونَهُ، وَيَتَبَرَّدُونَ فِيهِ فَنَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَنْ رَاحِلَتِهِ فَأَوَى إِلَى الظِّلِّ، فَنَزَلَ فِيهِ وَأَتَاه أَبُو أَيُّوبَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ مَنْزِلِي أَقْرَبُ الْمَنَازِلِ إِلَيْكَ فَانْقُلْ رَحْلَكَ إِلَيَّ، قَالَ: «نَعَمْ» فَذَهَبَ بِرَحْلِهِ

إِلَى الْمَنْزِلِ، ثُمَّ أَتَاهُ رَجُلٌ آخَرُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ انْزَلْ عَلَيَّ، فَقَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ مَعَ رَحْلِهِ حَيْثُ كَانَ» وَثَبَتَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْعَرِيشِ حَتَّى صَلَّى بِالنَّاسِ فِيهِ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ لَيْلَةً.

أرويه قراءة لقطعة صالحة منه على الشريف محمد بن أبي بكر بن أحمد الحبشي الجُدِّي.

(12) كتاب المصنف في الأحاديث والآثار لأبي بكر بن أبي شيبة

قال في أوله :

كِتَابُ الطَّهَارَاتِ

مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ

1- حَدَّثَنَا بَقِيُّ بْنُ مَخْلَدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: ثنَا هُشَيْمُ بنُ بُشَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبُثِ وَالْخَبَائِثِ».

وقال في آخره :

37943- يَحْيَى بْنُ آدَمَ، ثَنَا مُعْضِلٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَرْفَجَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: لَمَّا جِيءَ عَلِيٌّ بِمَا فِي عَسْكَرِ أَهْلِ النَّهْرِ قَالَ: مَنْ عَرَفَ شَيْئًا فَلْيَأْخُذْهُ , قَالَ: فَأُخِذَتْ إِلَّا قَدْرًا , قَالَ: ثُمَّ رَأَيْتُهَا بَعْدُ قَدْ أُخِذَتْ.

أرويه سماعا لأكثره على الشيخ مصطفى بن أحمد حسن القديمي اليمني، **وقرأت قطعة صالحة منه** على الشيخ قاسم بن إبراهيم بن حسن البحر اليمني ثم المكي، **وسمعت قطعة صالحة منه** على الشريف محمد بن أبي بكر بن أحمد الحبشي الجُدِّي.

(13) كتاب شرح معاني الآثار للإمام الطحاوي

قال في أوله :

مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الطَّهَارَةِ، فَمِنْ ذَلِكَ:

بَابُ الْمَاءِ يَقَعُ فِيهِ النَّجَاسَةُ

1- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خُزَيْمَةَ بْنِ رَاشِدٍ الْبَصْرِيُّ، قَالَ: ثنا الْحَجَّاجُ بْنُ الْمِنْهَالِ، قَالَ: ثنا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتَوَضَّأُ مِنْ بِئْرِ بُضَاعَةَ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّهُ يُلْقَى فِيهِ الْجِيَفُ وَالْمَحَائِضُ. فَقَالَ: «إِنَّ الْمَاءَ لَا يَنْجُسُ».

وقال في آخره :

7467- وقال حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ شَيْبَةَ قَالَ: ثنا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ قَالَ: أنا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ , عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ عَنْ مُجَاهِدٍ , عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أَنَّ مَوْلًى لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَعَ مِنْ نَخْلَةٍ فَمَاتَ. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «انْظُرُوا , هَلْ لَهُ وَارِثٌ؟» قَالُوا: لَا , قَالَ: «أَعْطُوا مَالَهُ بَعْضَ الْقَرَابَةِ.» فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَادَ بِذَلِكَ , قَرَابَتَهُ هَؤُلَاءِ قَرَابَةَ الْمَيِّتِ , فَأَرَادَ أَنْ يَجْعَلَهُ صِلَةً مِنْهُ لَهُمْ , وَاللهُ أَعْلَمُ.

أرويه سماعا لأكثره على غلام الله بن رحمة الله الرحمتي الكاكري الباكستاني، **وسمعت نصفه وإجازة بالباقي** على حسان أحمد عبدالسبحان المظاهري الهندي ثم المكي، وسمعت قطعة صالحة منه على الشريف محمد بن أبي بكر بن أحمد الحبشي الجُدِّي والشيخ كفايت البخاري الباكستاني، وسمعت أول وأخر حديث على الشيخ محمد أعظم بن الشيخ محمد كل بن الشيخ عبدالرحيم ملاخيل والشيخ سراج الدين الباروي والشيخ فضل محمود بن فضل رباني الباكستانيين.

(14) منظومة الهداية في علم الرواية للإمام محمد ابن الجزري

قال في أولها :

يقولُ راجِي عفوِ ربٍّ رؤُوفِ	محمدُ ابنُ الجزريِّ السلفِي
الحمدُ للهِ على هدايتِهْ	إلى حديثِ المصطفى و سُنَّتِهْ
صَلى عليهِ ربُّنا وسَلَّمَا	و زادَهُ هدايةً وسَلَّمَا
و بعدُ إنَّ خيرَ شَيءٍ يُقتفَى	بعدَ القُرانِ لحديثُ المُصطفَى
يَحْمِلُهُ عُدُولُ كُلِّ خَلَفِ	عَمَّنْ مَضَى مِنْ خَلَفٍ وسَلَفِ
هَاكِ فِي عُلومِهِ مُقدِّمَةْ	تكونُ لاصطلاحِهم مُفَهِّمَةْ
رَتَّبْتُهَا أحسنَ ما يُرَتَّبُ	و زدتُها فوائداً تُستعذَبُ
نَظَمْتُها باسمِ الإمامِ العَالِمِ	أبي محمدِ المُقَرِّي السَّالِمِي
تَغْدُو إلى مصرَ مِن أرضِ بَرْحَةِ	فَهْيَ إلى جَنَابِهِ تَحِيَّتِي

قال في أخرها :

وهَا هُنَا قَدْ تَمَّتِ الهدايةْ	جامِعَةً مَعَالِمَ الرِّوايةْ
حَوَتْ لِمَا لَمْ يَحْوِهِ مُصَنَّفِ	ولا اهْتدَى لِذِكْرِهِ مُؤَلِّفِ
أبْيَاتُهَا مَعْدُودَةُ لِمَنْ رَوَى	ثَلاثُمائَةٍ وسبْعُونَ سَوَا
بَعْدَ الصَّلاةِ والسَّلامِ الدَّائمِ	على النَّبِي المُصطفَى مِنْ هَاشِمِ

أرويه قراءة لجميعه على الشيخ قاسم بن إبراهيم بن حسن البحر اليمـني ثم المكي والدكتور توفيق بن إبراهيم ضمرة، **وقرأت بعضها وإجـازة بالبـاقي** على الشـريف محمد بن أبي بكر بن أحمد الحبشي الجُدِّي.

(15) **منظومة طرفة الطرف للعلامة محمد العربي الفاسي**

حَمداً لِمَن نَزَّلَ أَحسَنَ الحَديثْ [1] وَصَلَواتُهُ تَسِحُّ لا تَريثْ

على الرَّسولِ المُصطَفَى وَآلِهِ [2] وَصَحبِهِ وَناقِلي أَقوالِهِ

وقد أشارَ بَعضُ أَعيانِ الوَرَى [3] بِنَظمِ أَلقابِ الحديثِ دُرَرا

فما أَلَوْتُ في ابتِدارِ ما قَصَدْ [4] جُهدَ مُقِلٍّ جادَ بِالَّذي وَجَدْ

مُقتَصِراً فيهِ على الأَلقابِ [5] واللهَ أَستَهدي إلى الصَّوابِ

1- الْمَتْنُ : ما رُوِيَ قَولاً وَنُقِلْ [6] 2- وَالسَّنَدُ : الَّذي لَهُ بِهِ وُصِلْ

3- ثُمَّ الصَّحيحُ : عِندَهُمْ ما اِتَّصَلا [7] بِنَقلِ عَدلٍ ضَبطُهُ قَد كَمُلا

إِلَى النِّهايَةِ بِلا تَعليلِ [8] وَلا شُذُوذٍ ، فَاعنِ بِالتَّحصيلِ

4- وَالْحَسَنُ : الَّذِي الشُّروطَ اِستَوفَى [9] إِلاَّ كَمالَ الضَّبطِ فَهْوَ خَفَّا

5- ثُمَّ الضَّعيفُ : ما بِهِ اِختِلالُ [10] فِي شَرطٍ أَو أَكثَرَ وَاعتِلالُ

6- وَالْمُتَواتِرُ : الَّذي رَوَى عَدَدْ [11] بِغَيرِ حَصرٍ وَلَهُ العِلمُ اِستَنَدْ

7- وَغَيرُهُ : خَبَرُ واحِدٍ . 8- وَمَا [12] زادَ على اِثنَينِ فَمَشهُورٌ سَما

9- وَما رَواهُ اِثنانِ يُسْمَى بِالعَزيزْ [13] 10- وَما رَوى الواحِدُ بِالغَريبِ مِيزْ

11- وَسَمَّوا الْمَرفوعَ : ما اِنتَهَى إِلَى [14] أَفضَلِ مَن إِلَى الأَنامِ أُرسِلاَ

12- وَمِثلُهُ الْمُسنَدُ : أَو ذَا مَا وُصِلْ [15] لِقائِلٍ وَلَو بِهِ الوَقفُ حَصَلْ

13- وَما انتَهَى لِتابِعِيٍّ وَوُقِفْ [16] فَذَلِكَ الْمَقطُوعُ عندَ مَن سَلَفْ

14- وَإِن يَكُن في سَنَدٍ قَلَّ عَدَدْ [17] رُواتُهُ بِنِسبَةٍ إلى سَنَدْ

15- وَفيهِما اِتِّحادُ مَتنٍ حاصِلُ [18] فَذلِكَ العَالِي وَهَذا النَّازِلُ

16- وَإِنْ لِكُلِّ رَاوٍ أَمرٌ يَحصُلُ [19] مُتَّفِقاً فَذَلِكَ الْمُسَلسَلُ

17- وَالْمُهمَلُ الَّذي رُواتُهُ اتَّفَقْ [20] شَيخانِ في اِسمٍ وَرَوى وَما فَرَقْ

18- مَا أَوَّلُ السَّنَدِ ساقِطٌ ولَو [21] إلى تَمامِهِ الْمُعلَّقَ دَعَوا

19- وَإن يَكُن سَقَطَ بَعدَ التَّابِعي [22] فَذلكَ المُرسَلُ دُون دافِعِ

20- وساقِطُ الواحِدِ لا في الطَّرَفينْ [23] مُنقَطِعاً يُدعَى وَلَو في مَوضِعَينْ

21- وَساقِطُ اِثنَينِ تَوالِياً وَإِنْ [24] في مَوضِعَين مُعضَلاً واعلَم زُكِنْ

وَإِن يَكُن سُقُوطُهُ خَفِيّاً [25] إِذ ليسَ في تاريخِهِ مَأتِيَّا

22- فَهوَ مَعَ القَصدِ مُدَلَّسٌ خَفِي [26] 23- وَدُونَ قَصدٍ هُوَّ مُرسَلٌ خَفِي

24- وَإن يُزَدْ رَاوٍ وَنَقصٌ فَصُلا [27] فَذَلكَ الْمَزيدُ فيما اِتَّصَلا

25- زِيادَةُ الثِّقَةِ مِمَّا قُبِلا	[28]	إن لَم يُخالِفْ عَدَداً أَو أَعدَلا
26- والرَّاجِحُ : المَحفوظُ والمقابِلُ :	[29]	يُبنَى لهُ مِن لَفظِ شَذَّ فاعِلُ
27- وَإن تَجِدْ مُشارِكاً للرَّاوي فِي	[30]	شَيخٍ فَذا مُتابِعٌ بِهِ قُفِي
28- وَإن تَجِدْ مُوافِقاً في الْمَعنَى	[31]	فَقَطْ فَبِالشَّاهِدِ هَذا يُعنَى
29- وَحَيثُ لا : فَمُفرَدٌ والبَحثُ عَن	[32]	ذلكَ : بالاعتِبارِ يُسمَى حيثُ عَن
30- وَإِنْ يَكُنْ راويهِ يَقصِدُ الكَذِب	[33]	فَذلكَ المَوضوعُ طَرحُهُ يَجِبْ
ورُبَّما أُطلِقَ فيما اتَّفَقا	[34]	فيهِ بِلا قَصدٍ لأَن يَختَلِقَا
31- وَإن يَكُن مُتَّهَماً بِهِ فَقَطْ	[35]	فَذِلكَ : الْمَترُوكُ عندَ مَن فَرَطْ
32- وَما رَوى : فاسِقٌ اَوْ غافِلٌ اَوْ	[36]	ذو غَلَطٍ فَحُشَ : مُنكَراً دَعَوا
33- وَقَد يُقَيَّد بِما خالَفَ ما	[37]	لِثِقَةٍ وَذا بِمَعروفٍ سَما
34- وَما بِهِ وَهْمٌ خَفِيٌّ يُعقَلُ	[38]	مَعَ التَّأَمُّلِ هُوَ الْمُعَلَّلُ
35- وَما بِهِ اختِلافُ مَتنٍ أَو سَنَدْ	[39]	مُضطَرِبٌ إِنْ لَم يَبِنْ ما يُعتَمَدْ
36- وَالْمُدرَجُ الَّذي أَتَى فِي سَنَدِهْ	[40]	وَمَتنِهِ ما ليسَ مِنهُ فاقتَدِهْ
37- وَالثَّابِتُ الْمَقبولُ إِنْ هُوَّ سَلِمْ	[41]	مِن الْمُعارِضِ فَبِالمُحكَمِ سِمْ
38- وَحَيثُ لا وَالجَمعُ فيهِ يُحتَذَى	[42]	فَإِنَّهُ مُختَلفٌ الحَديثِ ذَا
39- وَحَيثُ لا ، وَعُرِفَ	[43]	فَذلكَ النَّاسِخُ وَالمَنسوخُ

التَّاريخُ

40- ثُمَّ غَريبُ اللَّفظِ ما يُحتاجُ في	[44]	مَعناهُ لِلُّغَةِ إِذْ لَم يُؤلَفِ
41- وَإِنْ يَكُنْ يَغمُضُ مِن معناهُ لا	[45]	مِن لَفظِهِ فَهْوَ المُسَمَّى مُشكِلاَ
42- ما غُيِّرَ النَّقطُ هُوَ الْمُصَحَّفُ	[46]	43- وَإِنْ يَكُنْ في الشَّكلِ فَالْمُحَرَّفُ
44- وَالْمُبهَمُ الَّذي بِمَتنٍ أَو سَنَدْ	[47]	بِتَركِ تَعيينٍ لِمَذكورٍ وَرَدْ
وَقَد تَناهَت طُرفَةٌ مِنَ الطَّرَفْ	[48]	آخِذُهُ مِنَ الْمُهِمِّ بِطَرَفْ
مَختومَةً بِحمدِ مَن سَناها	[49]	سَنِيَّةً يَجلُو الدُّجَى سَناها
مَختُومَةَ الصَّلاةِ والسَّلامِ	[50]	على الَّذي اصطُفِيَ للخِتامِ

زِياداتُ الشَّيخِ أَبِي العالية المَحسي - حفظه اللهُ - على المَنظومَةِ
ذكَرَها في آخِرِ تحقيقهِ لِكتابِ
(تَعليقُ التُّحَفِ على مَنظومَةِ طُرفَةِ الطَّرَفِ)
للشَّيخِ أَحمد بنِ سيدي محمَّدِ الشِّنقيطي

وَما رَوى الرَّاوِي بِـ(عَنْ) أَو (قَالَا) :	[51]	مُعَنعَنٌ ؛ فَلتَفهَمِ الْمَقالا
رِوايَةُ الأَقرانِ بِالتَّبادُلِ	[52]	مُدَبَّجاً يُدْعَى بِلا تَجادُلِ
وَالقَلبُ : بِالْمَفعولِ للإِبدالِ	[53]	فِي الْمَتنِ وَالإِسنادِ قيدٌ تالِي
وَالسَّابِقُ الَّلاحِقُ عَن شَيخٍ زُكن	[54]	رِوايَةُ اِثنَينٍ مَعَ البُعدِ تَكُنْ
وَالْحَمدُ للهِ على الدَّوامِ	[55]	على الهُدَى وَالرُّشدِ وَالتَّمامِ

أرويه قراءة لجميعه مع الزيادات على الأستاذ الدكتور يوسف بن عبدالرحمن المرعشلي اللبناني والشريف محمد بن أبي بكر بن أحمد الحبشي الجُدِّي والشيخ قاسم بن إبراهيم بن حسن البحر اليمني ثم المكي.

(15) منظومة أسماء المدلسين للحافظ الذهبي

خُذِ المُدلسين يَاذَا الْفِكرِ جابر الْجعْفِيّ ثمَّ الزُّهْرِيّ
وَالْحسنُ الْبَصْرِيّ قل مَكْحُولُ قَتَادَة حُميدٌ الطَّوِيلُ
ثَمَّتَ ابْنُ عبدِ الْملكِ القبطيُ وَابْنُ أبي نَجيح الْمَكِّيُّ
والثبت يحيى بنُ أبي كثير وَالْأَعْمَشُ النَّاقِل بالتحرير
وَقل مُغيرَةُ أَبُو إِسْحَاقِ والمَرَئِيُ الميمون بِاتِّفَاقِ
ثمَّ يزِيد بن أبي زِيَادِ حبيب ثَابت فَتى الأجداد
أَبُو جنابٍ وَأَبُو الزبيرِ وَالْحكم الْفَقِيه أهل الْخَيْرِ
عباد مَنْصُور قل ابْنَ عجلَان وَابْن عُبيد يُونُس ذُو الشان
ثمَّ أَبُو حرَّة وَابْن إِسْحَاق حجاج أَرْطَأَةٍ لكل مشتاق
ثمَّ أَبُو سعد هُوَ الْبَقَّال عِكْرِمَة الصَّغِيرُ يَا نقَالُ
ثمَّ ابْن وَاقد حُسَيْن الْمروزِي وَابْن أبي عرُوبَة اصغ تفز
وليدٌ مُسلم حكى بَقيه فِي حذف واهٍ خلةٍ دنيه

أرويه قراءة لجميعه على الأستاذ الدكتور يوسف بن عبدالرحمن المرعشلي اللبناني والشيخ قاسم بن إبراهيم بن حسن البحر اليمني ثم المكي، وسمعته كاملا على الشريف محمد بن أبي بكر بن أحمد الحبشي الجُدِّي والشيخ ناصر بن أحمد السوهاجي المصري ثم المكي والشيخ علاء بن عبدالرحمن آل منصور المصري والشيخ عبدالجبار بن رهيف القرعاوي والشيخ إبراهيم بن محمد شيت الحيالي العراقيين

(16) منظومة البيقوني

أَبْدَأُ بِالْحَمْدِ مُصَلِّياً عَلَى مُحَمَّدٍ خَيرِ نَبِيٍّ أُرْسِلاَ
وَذِي مِنْ أَقْسَامِ الْحَدِيثِ عِدَّه وَكُلُّ وَاحِدٍ أَتَى وَحَدَّه
أَوَّلُهَا الصَّحِيحُ وَهْوَ مَا اتَّصَلْ إِسْنَادُهُ وَلَمْ يَشُذَّ أَوْ يُعَلّ
يَرْوِيهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ مُعْتَمَدٌ فِي ضَبْطِهِ وَنَقْلِهِ
وَالْحَسَنُ الْمَعْرُوفُ طُرْقاً وَغَدَتْ رِجَالُهُ لاَ كَالصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ
وَكُلُّ مَا عَنْ رُتْبَةِ الْحُسْنِ قَصُرْ فَهْوَ الضَّعِيفُ وَهْوَ أَقْسَاماً كَثُرْ
وَمَا أُضِيفَ لِلنَّبِي الْمَرْفُوعُ وَمَا لِتَابِعٍ هُوَ الْمَقْطُوعُ
وَالْمُسْنَدُ الْمُتَّصِلُ الإِسْنَادِ مِنْ رَاوِيهِ حَتَّى الْمُصْطَفَى وَلَمْ يَبِنْ
وَمَا بِسَمْعِ كُلِّ رَاوٍ يَتَّصِلْ إِسْنَادُهُ لِلْمُصْطَفَى فَالْمُتَّصِلْ
مُسَلْسَلٌ قُلْ مَا عَلَى وَصْفٍ أَتَى مِثلُ أَمَا وَاللَّهِ أَنْبَانِي الْفَتَى

كَـذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيـهِ قَائِـمـاَ ... أَوْ بَـعْدَ أَنْ حَدَّثَنِـي تَبَسَّمـاَ
عَزِيـزُ مَرْوِي اثْـنَينِ أَوْ ثَلاَثَهْ ... مَشْـهُورُ مَرْوِي فَوقَ مَا ثَلاَثَهْ
مُعَنْـعَنٌ كَعَنْ سَعِيـدٍ عَنْ كَرَمْ ... وَمُبْـهَمٌ مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمّ
وَكُلُّ مَـا قَلَّـتْ رِجَالُهُ عَـلاَ ... وَضِدُّهُ ذَاكَ الَّـذِي قَدْ نَزَلاَ
وَمَا أَضَفْتَهُ إِلَى الأَصْحَابِ مِنْ ... قَولٍ وَفِعْلٍ فَهْوَ مَوْقُوفٌ زُكِنْ
وَمُـرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطْ ... وَقُلْ غَرِيبٌ مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطْ
وَكُلُّ مَـا لَمْ يَتَّـصِلْ بِـحَالِ ... إِسْـنَادُهُ مُنْـقَطِعُ الأَوْصَالِ
وَالْمُعْـضَلُ السَّـاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ ... وَمَـا أَتَـى مُدَلَّـساً نَوْعَانِ
الأَوَّلُ الإِسْـقَاطُ لِلشَّيْـخِ وَأَنْ ... يَنْقُلَ عَمَّنْ فَوقَـهُ بِـعَنْ وَأَنْ
وَالثَّانِي لاَ يُسْقِطُهُ لَكِـنْ يَصِفْ ... أَوْصَافَهُ بِمَـا بِـهِ لاَ يَنْعَرِفْ
وَمَـا يُخَالِفْ ثِـقَةٌ بِـهِ الْـمَلاَ ... فَالشَّاذُّ وَالْمَقْلُوبُ قِسمَانِ تَلاَ
إِبْـدَالُ رَاوٍ مَـا بِـرَاوٍ قِـسْمُ ... وَقَلْبُ إِسْنَادٍ لِمَتْـنٍ قِـسْمُ
وَالْـفَرْدُ مَـا قَيَّـدْتَهُ بِـثِقَـةِ ... أَوْ جَمْعٍ أَوْ قَصْرٍ عَلَـى رِوَايَةِ
وَمَا بِـعِلَّـةٍ غُمُـوضٌ أَوْ خَفَـا ... مُعَلَّـلٌ عِنْـدَهُمُ قَدْ عُرِفَـا
وَذُو اخْـتِلاَفِ سَنَـدٍ أَوْ مَتْـنِ ... مُضْطَرِبٌ عِنْدَ أُهَيـلِ الْفَـنِّ
وَالْمُدْرَجَاتُ فِي الْحَدِيثِ مَا أَتَتْ ... مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الرُّوَاةِ اتَّصَلَتْ
وَمَـا رَوَى كُلُّ قَرِينٍ عَنْ أَخِـهْ ... مُدَبَّـجٌ فَاعْرِفْهُ حَقاًّ وَانْـتَخِهْ
مُتَّـفِـقٌ لَفْظـاً وَخَطاًّ مُتَّـفِقْ ... وَضِدُّهُ فِيمَـا ذَكَرْنَا الْمُفْتَرِقْ
مُؤْتَلِفٌ مُتَّـفِقُ الْـخَطِّ فَـقَطْ ... وَضِدُّهُ مُخْتَلِفٌ فَاخْشَ الْغَلَطْ
وَالْـمُنْكَرُ الْـفَرْدُ بِهِ رَاوٍ غَدَا ... تَعْدِيـلُهُ لاَ يَحْـمِلُ التَّـفَرُّدَا
مَتْرُوكُـهُ مَا وَاحِدٌ بِـهِ انْـفَرَدْ ... وَأَجْمَعُواْ لِضَعْفِـهِ فَهُوَ كَرَدّ
وَالْكَذِبُ الْمُخْتَلَقُ الْـمَصْنُوعُ ... عَلَى النَّبِي فَذَلِكَ الْـمَوْضُوعُ
وَقَدْ أَتَتْ كَالْجَوْهَرِ الْـمَكْنُونِ ... سَمَّيْـتُهَا مَنْظُومَةَ الْـبَيْقُونِي
فَوْقَ الـثَّلاَثِيـنَ بِأَرْبَعٍ أَتَـتْ ... أَقْـسَامُهَا تَمَّتْ بِخَيْرٍ خُتِمَتْ

أرويه قراءة لجميعه على الشريف محمد بن أبي بكر بن أحمد الحبشي والأستاذ الدكتور يوسف بن عبدالرحمن المرعشلي اللبناني والشيخ المعمر قاسم بن إبراهيم البحر اليمني ثم المكي والدكتور نادر بن محمد غازي العنبتاوي والدكتور توفيق بن إبراهيم ضمرة وغيرهم، **وسمعته كاملا** على الأستاذ الدكتور عبدالقادر بن محمد مكي الكتاني المغربي والشيخ المعمر محمد قدسي بن مأمون بن أحمد السوجي الأندونيسي والدكتور عبدالمحسن بن محمد القاسم القحطاني والشيخ علاء عبدالرحمن أمين آل منصور والشيخ عمرو بن هيمان المصريين والشيخ عبدالجبار بن رهيف القرعاوي العراقي، **وسمعته كاملا مع بعض الشرح** على الشيخ ناصر أحمد السوهاجي، **وسمعت بعضه مع الشرح** على الشيخ محمد عدنان غشيم الحلبي.

(17) التقريرات السَّنية شرح المنظومة البيقونية للعلامة حسن بن محمد المشاط المكي

بسم الله الرحمن الرحيم

حمدا لمن نضر وجوه أهل الحديث وجعل مكانتهم عالية في القديم والحديث وأصلي وأسلم على سيدنا محمد مرفوع المقام وعلى آله وأصحابه الذين عز بهم الاسلام، أما بعد فهذه التقريرات السنية في شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث دعت الحاجة إلى جمعها لناشئة العصر لا سيما ابناء مدرستنا الصولتية لتكون لهم عونا في فهم ما أشكل ومنهجا واضحا لما فوقها من المطول راجيا من الله تعالى أن يقرن ذلك بالقبول ويجعله من العمل الخالص الموصل للمأمول وما وجدتَ أيها الناظر في ذلك من صواب فمن الله مجزل العطاء أو من خطأ فمن قصوري وأنا الحري بالخطأ وبالله اعتمادي وإليه استنادي قال الناظم رحمه الله.

بسم الله الرحمن الرحيم

ابدأ منظومتى بدءا إضافيا بالحمد لله تعالى اقتداء بالكتاب العزيز وعملا بقوله صلى الله عليه و سلم كل امر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع رواه أبو داود وغيره وحسنه ابن الصلاح مصليا أي أصلي حال كوني مصليا فهي حال مؤكدة حذف عاملها أي ومسلما على سيدنا محمد خير نبي أرسلا بألف الاطلاق أي أرسل لعموم الخلق وبعد ابتدائي بالبسملة والحمد والصلاة فأقول وذي أي المسائل الآتي ذكرها حال كونها من أقسام الحديث عدة قدرها اثنان وثلاثون منها ما يختص بالمتن كالمرفوع ومنها ما يختص بالسند كالعالي والنازل ومنها ما يرجع لهما كالصحيح والحسن وهو علم بقواعد يعرف بها أحوال السند والمتن من صحة وحسن وضعف وموضوعه الراوي والمروي من حيث القبول والرد وفائدته معرفة ما يقبل وما يرد وأراد بالاقسام ما يشمل الأنواع لأن أقسام الحديث محصورة في الثلاثة ووجه الحصر أن الحديث إما أن يشتمل من أوصاف القبول على أعلاها فالصحيح أو على أدناها فالحسن أو لم يشتمل عليهما فالضعيف وكل واحد من هذه الأقسام أتى أي يأتي في النظم وحدَّه بالدال المشددة المفتوحة أي مع حده وتعريفه.

<u>الحديث الصحيح</u>

أولها أي الاقسام الصحيح لذاته المجمع على صحته عندهم وهو أي حد الصحيح المذكور أي متن اتصل اسناده أي اسناد ذلك المتن بأن يكون قد رواه كل من رجاله عن شيخه من أول السند الى آخره فخرج المرسل والمنقطع والمعضل والمعلق الصادر ممن لم يشترط الصحه واعلم ان الاسناد هو الاخبار عن طريق المتن كالسند وقبل السند نفس الطريق ولا يقال لكل واحد من رواه الحديث على انفراده سند بل لسلسلة الرواه لأن السند يتصف بما لا يتصف بة الواحد من

الاتصال والانقطاع ونحوهما فاحفظ والحال انه لم يشذ أو يعل بالبناء للمجهول فبهما أي لم يدخله شذوذ ولا عله قادحه في صحه الحديث والشذوذ مخالفه الثقه لمن هو أوثق منه ولا فرق بين العله الظاهره كالفسق وسوء الحفظ والخفيه كالوقف في الحديث المرفوع يرويه عدل في الروايه وهو المسلم المكلف السالم من الفسق وصغائر الخسه فخرج الفاسق والمجهول عينا كحدثنا رجل أوحالا كحدثنا زيد ولا نعرف صفته ودخل رواية المرأة ورواية الرقيق ضابط ضبط صدر وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء أو ضبط كتاب وهو صيانته عنده من يوم سمع ما فيه وصححه الى أن يؤدي منه عن مثله يتعلق بيروي أي يرويه عدل ضابط عن عدل مثله من أول السند الى منتهاه وهو النبي صلى الله عليه و سلم أو الصحابي أو التابعي فدخل في الصحيح المرفوع والموقوف والمقطوع معتمد بفتح الميم صفة لضابط في ضبطه من صدره لما يمليه ونقله من كتابه لما يرويه فعلم أن الصحيح لذاته ما جمع شروطا خمسة اتصال السند والسلامة من الشذوذ والسلامة من العلة القادحة وأن يكون كل من رواته عدل رواية وضابطا مثاله ما رواه البخاري من طريق الاعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه و سلم لولا أن اشق على أمتي لامرتهم بالسواك مع كل صلاة وحكمه أنه صالح للاحتجاج به والاستشهاد بالاتفاق في الأصول والفروع كما أنه يجب العمل به بالشروط.

أرويه قراءة لبعضه وسماعا لجميعه على الشيخ قاسم بن إبرهيم بن حسن البحر اليمني ثم المكي.

(18) قصيدة غزلية في ألقاب الحديث (غرامي صحيح) لابن فرج الإشبيلي

غَرَامِي صَحِيحٌ وَالرَّجَا فِيكَ مُعْضَلُ ... وَحُزْنِي وَدَمْعِي مُرْسَلٌ وَمُسَلْسَلُ

وَصَبْرِيَ عَنْكُمْ يَشْهَدُ الْعَقْلُ أَنَّهُ ... ضَعِيفٌ وَمَتْرُوكٌ وَذُلِّيَ أَجْمَلُ

وَلاَ حَسَنٌ إِلاَّ سَمَاعُ حَدِيثِكُمْ ... مُشَافَهَةً يُمْلَى عَلَيَّ فَأَنْقُلُ

وَأَمْرِيَ مَوْقُوفٌ عَلَيْكَ وَلَيْسَ لِي ... عَلَى أَحَدٍ إِلاَّ عَلَيْكَ الْمُعَوَّلُ

وَلَوْ كَانَ مَرْفُوعًا إِلَيْكَ لَكُنْتَ لِي ... عَلَى رَغْمِ عُذَّالِي تَرِقُّ وَتَعْدِلُ

وَعَذْلُ عَذُولِي مُنْكَرٌ لا ... وَزُورٌ وَتَدْلِيسٌ يُرَدُّ وَيُهْمَلُ

أُسِيغُهُ

أُقَضِّي زَمَانِي فِيكَ مُتَّصِلَ الأَسى | وَمُنْقَطِعًا عَمَّا بِهِ أَتَوَصَّلُ
وَهَا أَنَا فِي أَكْفَانِ هَجْرِكَ مُدْرَجٌ | تُكَلِّفُنِي مَا لا أُطِيقُ فَأَحْمِلُ
وَأَجْرَيْتُ دَمْعِي فَوْقَ خَدِّي مُدَبَّجًا | وَمَا هِيَ إلا مُهْجَتِي تَتَحَلَّلُ
فَمُتَّفِقٌ جِسْمِي وَسُهْدِي وَعَبْرَتِي | وَمُفْتَرِقٌ صَبْرِي وَقَلْبِي الْمُبَلْبَلُ
وَمُؤْتَلِفٌ وَجْدِي وَشَجْوِي وَلَوْعَتِي | وَمُخْتَلِفٌ حَظِّي وَمَا مِنْكَ آمُلُ
خُذِ الْوَجْدَ مِنِّي مُسْنَدًا وَمُعَنْعَنًا | فَغَيْرِي بِمَوْضُوعٍ الْهَوَى يَتَحَلَّلُ
وَذِي نُبَذٌ مِنْ مُبْهَم الْحُبِّ فَاعْتَبِرْ | وَغَامِضُهُ إنْ رُمْتَ شَرْحًا أَطَوِّلُ
عَزِيزٌ بِكُمْ صَبٌّ ذَلِيلٌ لِعِزِّكُمْ | وَمَشْهُورُ أَوْصَافِ الْمُحِبِّ التَّذَلُّلُ
غَرِيبٌ يُقَاسِي الْبُعْدَ عَنْكَ وَمَا لَهُ | وَحَقِّكَ عَنْ دَارِ الْقِلَى مُتَحَوَّلُ
فَرِفْقًا بِمَقْطُوعِ الْوَسَائِلِ مَا لَهُ | إِلَيْكَ سَبِيلٌ لا وَلا عَنْكَ مَعْدِلُ
فَلا زِلْتَ فِي عِزٍّ مَنِيعٍ وَرِفْعَةٍ | وَلا زِلْتَ تَعْلُو بِالتَّجَنِّي فَأَنْزِلُ
أُوَرِّي بِسُعْدَى وَالرَّبَابِ وَزَيْنَبٍ | وَأَنْتَ الَّذِي تُعْنَى وَأَنْتَ الْمُؤَمَّلُ
فَخُذْ أَوَّلاً مِنْ آخِرٍ ثُمَّ أَوَّلاً | مِنْ النِّصْفِ مِنْهُ فَهْوَ فِيهِ مُكَمَّلُ

أَبَرُّ إِذَا أَقْسَمْتُ أَنِّي بِحُبِّهِ أَهِيمُ وَقَلْبِي بِالصَّبَابَةِ مُشْعَلُ

أرويه قراءة لجميعه على الأستاذ الدكتور يوسف بن عبدالرحمن المرعشلي اللبناني والشيخ توفيق بن إبراهيم ضمرة والشيخ الدكتور نادر بن محمد غازي العنتاوي وغيرهم، **وسمعته كاملا** على الشريف محمد بن أبي بكر بن أحمد الحبشي الجُدِّي والشريف محمد سعيد الحسيني الهروي البحريني والشيخ المعمر قاسم بن إبراهيم بن حسن البحر اليمني ثم المكي والشيخ الدكتور يحيى بن عبدالرزاق الغوثاني الدمشقي والشيخ ليث بن عبدالواحد الحيالي العراقي والشيخ ناصر بن أحمد السوهاجي المصري ثم المكي والشيخ عبدالجبار بن رهيف القرعاوي العراقي والشيخ حسان أحمد المظاهري الهندي ثم المكي وأبي عبدالرحمن عمرو بن هيمان المصري والشيخ محمد زياد بن عمر التكلة الدمشقي وغيرهم.

(19) **منظومة أهل الحديث لابن تمام الصالحي**

أَهْلُ الْحَدِيثِ إِذَا عُدُّوا لَهُمْ شَرَفٌ بِنِسْبَةٍ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ يَتَّصِلُ
حَازُوا مِنَ الشَّرَفِ الأَعْلَى مَآثِرَهُ وَقَدْ زَكَى لَهُمُ الإِخْلاصُ وَالْعَمَلُ
مَا آثَرُوا غَيْرَ آثَارِ النَّبِيِّ هُدًى وَعَنْ طَرِيقِ الْهُدَى يَوْمًا فَمَا عَدَلُوا
مَا أَنْفَقَ الْقَوْمُ مِنْ أَنْفَاسِهِمْ نَفَسًا إِلا بِنَقْلِ حَدِيثٍ عَنْهُ مَا شُغِلُوا
كَمْ رِحْلَةٍ أَسْهَرُوا فِيهَا عُيُونَهُمُ وَأَيْقَظُوا الْعَزْمَ لَمَّا أَنَّهُمْ رَحَلُوا
جَدُّوا وَجَادُوا بِأَرْوَاحٍ لَهُمْ كَرَمًا وَجَاهَدُوا وَلَهُمْ فِي شَأْنِهِمْ دُوَلُ
سَادُوا وَشَادُوا حَدِيثَ الْمُصْطَفَى أَبَدًا شَأْنُ الْحَدِيثِ بِهِمْ يَعْلُو وَيَنْتَقِلُ
تَخَالُ أَهْلَ عُلُومِ الدِّينِ طَوْعَهُمُ لا يَنْطِقُونَ وَهُمْ فِي حَيِّهِمْ خَوَلُ
وَعَنْهُمُ نَقَلَ الأَقْوَامُ مَا شَرَعُوا مِنَ الْعُلُومِ وَمَا قَالُوا وَمَا نَقَلُوا
صَانُوا الْحَدِيثَ مِنَ التَّدْلِيسِ مِنْ دَنَسٍ وَمَيَّزُوا الصِّدْقَ لَمَّا أَعْيَتِ الْحِيَلُ
فَأَيُّ طَالِبِ عِلْمٍ مِنْ فَوَائِدِهِمْ مَا اخْتَارَ نَصَّ دَلِيلٍ مَا لَهُ بَدَلُ
فَضَاعَفَ اللَّهُ فِي النُّعْمَى لِطَالِبِهِمْ هُمُ الثِّقَاتُ عَلَى مَطْلُوبِهِمْ حَصَلُوا
أَئِمَّةُ الدِّينِ فِي الدُّنْيَا نُقَدِّمُهُمْ وَفِي الْمَعَادِ لَدَى الأُخْرَى هُمُ الأُوَلُ
مُنَعَّمُونَ بِدَارٍ لا نَفَادَ لَهَا فِي جَنَّةِ الْخُلْدِ وَالْفِرْدَوْسِ قَدْ نَزَلُوا
نَالُوا بِرَحْمَتِهِ الْحُسْنَى وَزَادَهُمُ كَرَامَةً مِنْهُ عَمَّتْ كُلَّمَا عَمِلُوا
صَلَّى الإِلَهُ عَلَى الْمُخْتَارِ مِنْ مُضَرٍ وَأَهْلِهِ فَهُمُ السَّادَاتُ وَالنُّبَلُ

وَصَحْبِهِ السَّالِكِينَ الرُّشْدَ فِي سُنَنٍ عَنِ الرَّسُولِ وَمَا ضَلُّوا وَلا جَهِلُوا
يَا رَبِّ غُفْرًا فَلِي عَقْدُ الْوَفَاءِ لَهُمْ مَحَبَّتِي لَهُمُ فِي الدَّهْرِ إِنْ قَبِلُوا
أَرْجُو رِضَاكَ وَأَخْشَى مِنْ مُعَامَلَتِي يَا خَالِقِي وَعَلَيْكَ الدَّهْرَ أَتَّكِلُ
أَنْتَ الإِلَهُ وَأَنْتَ الْمُرْتَجَى كَرَمًا وَالْعَفْوُ مِنْكَ وَمِنِّي النَّقْصُ وَالزَّلَلُ
حَمْدِي وَشُكْرِي لِمَا أَوْلَيْتَ مِنْ نِعَمٍ لِلَّهِ مُتَّصِلٌ مِنْهَا وَمُنْفَصِلُ

أرويه قراءة لجميعه على الأستاذ الدكتور يوسف بن عبدالرحمن المرعشلي اللبناني والشيخ قاسم بن إبراهيم بن حسن البحر اليمني ثم المكي والشيخ توفيق بن إبراهيم ضمرة، **وسمعته كاملا** على الشريف محمد سعيد الحسيني الهروي البحريني.

(20) **حديث (مَن حَفِظَ على أمتي أربعين حديثا)**

قال الإمامُ العلامةُ العالِمُ العامِلُ أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النوويُّ – رحمه الله تعالى – وجميع علماء المسلمين في مقدمة كتابه الأربعين النووية : رُوِّينا عن علي بن أبي طالب، وعبدالله بن مسعود، ومعاذ بن جبل، وأبي الدرداء، وابن عمر، وابن عباس، وأنس بن مالك، وأبي هريرة رضي الله عنهم من طرق كثيرات بروايات متنوعات أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (مَن حَفِظَ على أمتي أربعين حديثا من أمر دينها بعثه الله يوم القيامة في زمرة الفقهاء والعلماء)، وفي رواية (بعثه الله فقيها عالما)، وفي رواية أبي الدرداء (وكنت له يوم القيامة شافعا وشهيدا)، وفي رواية ابن مسعود (قيل له : ادخل من أي أبواب الجنة شئت)، وفي رواية ابن عمر (كُتِبَ في زمرة العلماء وحُشِرَ في زمرة الشهداء).

وقال في آخر كتابه المذكور (فصل) : اعْلَم أنَّ الحديث المذكور أولا (مَن حفظ على أمتي أربعين حديثا) معنى الحفظ هنا : أن ينقلها إلى المسلمين وإن لم يحفظها ولا عرف معناها، هذا حقيقة معناه، وبه يحصل انتفاع المسلمين، لا بحفظ ما ينقله إليهم، والله أعلم بالصواب، وله الحمد والفضل والمِنَّة، وبه التوفيق والعصمة.

أروي هذا النص بروايتي لكتاب الأربعين النووية حيث أرويه قراءة لجميعه على الأستاذ الدكتور يوسف بن عبدالرحمن المرعشلي اللبناني والشيخ قاسم بن إبراهيم بن حسن البحر اليمني ثم المكي والدكتور توفيق بن إبراهيم ضمرة وغيرهم، **وسمعته كاملا** على الدكتور محمد مطيع الحافظ الدمشقي والشيخ غلام الله بن رحمة الله الرحمتي الكاكري الباكستاني والدكتور نظام يعقوبي العباسي البحريني والشريف محمد سعيد الحسيني الهروي والشريف محمد بن أبي بكر بن أحمد الحبشي الجُدِّي وغيرهم.

المحتويات

إجازة

الحمدلله الذي أظهر الحق وأعلاه، والهادي لمن هداه، وشرح به صـدره وأنجـاه، وأصلي وأسلم على المصطفى من عباد الله أجمعين، وصاحب المقام المحمـود يوم يقوم الناس لرب العالمين، وعلى آل بيته الطاهرين وسائر أصـحابه أجمعين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد :

فيقول راجي عفو ربه الكريم (أبو عمر أحمد بن كامل علي الشقيرات)

إن الشـــــــــــــــــــــيخ الفاضـــــــــــــــــــــــل ( ) بارك الله به ونفع ، قد سمع وقرأ عليَّ هذه الرسالة كاملة الموسومة بـ (مختارات من المرويات -3- في علم الحديث) .

وأجزته أن يرويها عني وجميع الكتب المذكورة فيهـا إجـازة خاصـة، وجميـع مروياتي عامة، وأوصيه بتقوى الله عز وجل وطلب العلم النافع والعمل بــه والدعوة إليه والتمسك بالكتاب والسنة، وأن لا ينساني من صالح دعائه.

والحمد لله رب العالمين الذي تتم بنعمته الصالحات

المجيـز لمـا فيـه

أبو عمر أحمد بن كامل علي الشقيرات

التاريخ : 13/ جمادى الأخرة / 1440 هجري
الموافق: 18 / شباط / 2019 رومي